واقع ومستقبل ظاهرة التحضر في مجتمعات الخليج العربية
دراسة تحليلية

الدكتور محمد سيد حافظ
كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية
جامعة قطر

واقـــع ومســتقبل ظاهـــرة التحضـــر في مجتمعـــات الخليـج العربيـــة دراســـــة تحليليـــة

دكتور محمـد ســيد حافـظ

مقـــدمة :

يبدو انه من الصعب البحث في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسة ، ذات الارتباط بمنطقة الخليج العربي* ، بعيدا عن علاقاتها الارتباطية ببنية المجتمع ، وظروف تشكله . فهناك تداخل وتفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة ، النظم والمؤسسات ، الثقافة والشخصية . . الخ . وليس بالامكان دراسة الظواهر الاجتماعية بمعزل عن بعضهـا البعض ، وخارج المحتـوى الاجتماعي العام . وإذا كان بحثنا هذا معنيا بدراسة ظاهرة التحضر ، فمن المهم البحث عن ارتباطاتها المختلفة بغيرها من الظواهر المتصلة بها ، وبنمط الثقافة السائدة ، وبعملية التنمية ككل . ولهذا ، فإن الرؤ ية الصحيحة لها (أعني لظاهرة التحضر) لا تتم من خلال النظر إليها كظاهرة منبتة الصلة بالواقع الاجتماعي (العربي) ، ومقومـاته الأسـاسية (السكـان ، النظم والمؤسسـات ، البنى الاجتماعية ، قوة العمل وتوزيعاتها . . الخ) ، بقدر ما تتمثل في كونها أحد جوانب هذا الواقع الاجتماعي ذات الصلة بالاقتصاد السياسي العربي . بعبارة أخرى ، لا تكتمل دراسة التحضر في مجتمعات الخليج العربية ـ ولا في المنطقة

(*) تجدر الاشارة هنا إلى أن تناولنا لمجتمعات الخليج العربية ، يقتصر فقط على كل من الكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان . أما المملكة العربية السعودية (وخصوصاً المنطقة الشرقية) والعراق فرغم كونهما من أقطار الخليج العربي ، غير انهما ديموجرافياً ينتميان إلى مجموعات إقليمية فرعية أخرى ، يختلف سياق التحضر فيها عن المجتمعات الأولى . وإن كنا سنشير إليهما عندما نرى ضرورة إلى ذلك .

العربية ككل ـ الا من خلال دراسة التشابكات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالتغير الاجتماعي ، وبقضية التنمية وتوجهاتها المختلفة ، خلال تلك الفترة التي كانت وما تزال تستقطب عددا ضخما من الوافدين العرب وغير العرب .

ومع الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ، وازدياد سيطرة المجتمعات العربية الخليجية على ثروتها النفطية في مطلع السبعينيات ، والارتفاع السريع لأسعار النفط أثر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بدأت الحقبه النفطية التي أحدثت تحولات نوعية واسعة داخل الاقتصاد والمجتمع والدولة في مجتمعات الخليج العربية . فبعد ان كان القطاع النفطي يمثل ٢٤,١٪ من الناتج القومي عام ١٩٧٠ ، تضاعفت أهميته في عام ١٩٨٠ ليصل إلى ٤٩,٦٪ من اجمالي الناتج القومي . وأصبحت الطفرة النفطية عاملا حاسما في تشكيل الهيكل الاقتصادي في هذه المجتمعات ، وعلاقاته الاقتصادية في الداخل وفي الخارج ، بل وفي داخل كل مجتمع على حدة . وبدأ الاقتصاد « النفطي » العربي حقبه من التنمية الانفجارية التي لم تشمل المجتمعات النفطية وحدها ، بل امتدت آثارها إلى المجتمعات غير النفطية أيضا[١] .

لقد أسهمت الثروة النفطية وتراكماتها وفوائضها المالية المتزايدة ، أسهمت إلى حد بعيد في بناء وتحديث البنى الاقتصادية الأساسية ، فاتسع نطاق التشييد والعمران ، وبذلت جهودا أساسية لبناء الطرق والموانىء ، واتساع التعليم ، وانشاء المؤسسات والمراكز الصحية ، ومجموعة أخرى من الخدمات المجتمعية الرئيسية ، فضلاً عن أنها قد أوجدت وضعية جديدة من الرخاء الاقتصادي ، قياسا بالمستويات المعيشية للمجتمعات النفطية في الحقبه السابقة . وعلى خط مواز لهذه الجهود ، ونتيجة لنمو معدل المصروفات الحكومية ، واتساع سوق العمل ، نشطت حركة التجارة الداخلية ، وتجارة الاستيراد واعادة التصدير ، واجتذبت هذه الأنشطة وغيرها شرائح من أبناء البلاد في ظل أشكال متنوعة من الحماية والتشجيع أو الدعم الحكومي[٢] . بعبارة أخرى ، لقد أتاح النفط في مجتمعات الخليج العربية ، قدرا كبيرا من التحولات العميقة اقتصاديا واجتماعيا ، وهذه العملية التي تحدث في كل قطر على حدة ، يمكن وصفها بشكل عام ـ على الرغم

من اختلاف تفاصيلها من قطر لآخر ـ بأنها « ثورة حضرية » . هذه العملية من التغيير الحضري الواسع ، ومن اعادة توزيع السكان ، سواء أكانت نتيجة للنمو الطبيعي للسكان ، أو بفعل الهجرة الداخلية أو الدولية ، تمثل مظهرا مباشرا لنزوع حضري يختلف عن مثيله في المجتمعات العربية الأخرى بوجه خاص ، وفي مجتمعات العالم الثالث بوجه عام .

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة تفصيلية لخصائص مجتمعات الخليج العربية ، غير ان تجاهل مثل تلك السمات ، مسألة بالغة التأثير . فمن المؤكد ان الكيانات القطرية الخليجية تتميز بعدد من السمات الاجتماعية والاقتصادية التي يجب وضعها بعين الاعتبار قبل تناول الظاهرة (التحضر) محل البحث . المهم الآن أن نوضح بعض الملامح والخصائص العامة للهياكل الاقتصادية والسكانية في مجتمعات الدراسة .

أولاً : مجتمع الخليج العربي : النسق الداخلي :

يذهب بعض الباحثين ان مجتمعات الخليج العربية ، لا تنتمي إلى التعميمات القائمة والمتفق عليها في تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات متخلفة أو نامية ، ومجتمعات متطورة أو متقدمة . وعلى هذا الأساس فهم يصنفون مجتمعات الخليج العربية إلى مجتمعات العالم الرابع . غير ان هذا لا يعني من وجهة نظرهم ، ان هذا المجتمع ـ أو المجتمعات ـ منفرد في مشكلاته ، أو ان مواجهة هذه المشكلات يخرج من المجرى العام لتطور المجتمعات الأخرى ، بقدر ما يشير إلى ان هذه المجتمعات وتطورها الحالي والمستقبلي ، يعد أكثر تعقيداً من مجتمعات أخرى نامية أو متقدمة ، وذلك لأسباب موضوعية ، وعناصر خاصة بهذه المجتمعات ومن ثم فهي مجتمعات تجمع في الحقبة التاريخية الحالية وللمستقبل المتطور بين نقيضين : خصائص الدول المتقدمة من جهة ، ومشكلات الدول النامية من جهة أخرى . وإذا ما أخذنا معيار الدخل القومي أو الدخل الفردي بصورة مطلقة ، فإن مجتمع الخليج العربي ينتمي إلى صفوف الدول المتقدمة . إلا ان

هناك بعض العناصر ذات الصلة بالهياكل الاقتصادية الأساسية ، والظروف الاجتماعية والحضارية المتشابكة ، تشد هذا المجتمع إلى درجات سفلى في سلم التخلف والنمو ، من هذه العناصر ، عناصر موضوعية مثل اعتماده على مصدر وحيد للدخل القومي (البترول) وعلاقة صناعته بالقوى العظمى والشركات متعددة الجنسية ، وما يمكن ان تؤدي إليه هذه التداعيات من العلاقات الاقتصادية من آثار على الأوضاع الاجتماعية والسياسية . كذلك منها عناصر ذاتية تتمثل في غياب الوعي بامكانات التنمية والتحديث وارتباطها بالعلم والتكنولوجيا ، وازدراء العمل اليدوي ، واحترام الأوضاع التقليدية ، وضعف الشعور بالمسئولية القطرية أو القومية . ومن هنا تأتي صعوبات تصنيف مجتمعات الخليج العربية[٣] .

هناك أيضاً مسألة ضآلة الحجم السكاني للمواطنين ، في مقابل النمو السريع في اعداد السكان الوافدين . لقد كان سكان الخليج العربي في مرحلة ما قبل النفط ، يتكونون أساساً من جماعة صغيرة من السكان ، تعيش في نظام وتوجه اجتماعيين ، متجانسين نسبياً . لكن الهبوط المفاجىء للنفط ، والادراك الكامل لقوته ، أدى إلى استخدام اعداد هائلة من القوى العاملة (العربية والأجنبية) ، مما خلق وضعا غير مسبوق في التاريخ الحديث ، فأصبحت العائلة الأصلية في أقل من عقد واحد من الزمن ، مجرد أقلية وسط أغلبية متزايدة من الأجانب . ومن الممكن تقدير نسبة السكان المواطنين في الامارات العربية المتحدة بـ٣٣٪ من جملة السكان . على حين ان النسبة المماثلة في قطر تقدر بـ ٢٨٪ ، أما في الكويت فتبلغ ذات النسبة ٤٠٪ من الرصيد السكاني لعام ١٩٨٥م . وبهذا المعنى فإن أغلبية السكان في الامارات وقطر والكويت من غير المواطنين . أما نسبة المواطنين من سكان البحرين وعمان ، فلا تزيد عن ٦٠٪ للأولى و٦٨٪ للثانية ، الأمر الذي يؤكد أهمية الوافدين العددية ، وتعاظم الدور الذي يلعبونه في مجتمعات الاستقبال[٤] .

وليس من الصعب علينا الكشف عن المعضلة الأساسية التي تواجه صانعي القرار في السياسات السكانية في مجتمعات الخليج العربية ، وهي التوصل إلى حجم من السكان المواطنين أكبر من المتوقع تحقيقه في ظل الانماط السكانية

السائدة ، وإلى تركيب للسكان حسب الجنسية يجسد ارادة التنمية باعتبارها عملية حضارية[٥] غير ان حل تلك المعضلة لم يكن أمراً يسيراً . ولا مناص من الاعتماد على الهجرة الأجنبية (عربية وغير عربية) لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتكشف بيانات الهجرة الدولية (١٩٨٠) إلى مجتمعات الخليج العربية (حسب الجنسية) ، ان مواطني الأردن وفلسطين على رأس القائمة ، إذ يبلغون (٢٨,٦٪) ، يليهم مواطني الدول الآسيوية غير العربية (٢٣,٥٪) ، ثم مواطني اليمن الشمالي (١٢٪) ، ثم مواطني مصر (١٠,٧٪) ، ثم مواطني اليمن الجنوبي (٦,٣٪) ، ثم مواطني سوريا (٣,٥٪) ، ويحتل المواطنين من السودان ولبنان وايران (٢,٨٪) لكل منهم ، ثم مواطني عمان (٢,٦٪) ، وأخيراً العراق (١,٨٪) . أما باقي الدول فتقدر نسبتهم بحوالي (٢,٦٪)[٦] .

والواقع ان مجتمعات الخليج العربية ، قد شهدت نموا سكانيا قياسيا في العقدين الآخيرين ، لا يمكن ارجاعه إلى عامل الزيادة الطبيعية فحسب (تقع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بين ٣٪ و ٤٪ سنوياً) ، بل إلى الهجرة الدولية كذلك . ويقدر « الخياط » عدد الوافدين الدوليين من كافة الجنسيات إلى المنطقة العربية الخليجية (متضمنة السعودية والعراق) في نهاية عام ١٩٨٥ ، بما يقرب من ٤,٠٨٩ مليون نسمة ، بعد ان كان عددهم حوالي ٩٢٥ ألف نسمة في عام ١٩٧٠ ، وان معدل الزيادة يقترب من (٨,٥٪) سنوياً ، خلال هذه الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) ، ويشكلون في مجموعهم (٥١٪) من سكان المنطقة عام ١٩٨٥ ، مقابل (٢٨٪) عام ١٩٧٠ .

وتعكس لنا البيانات الاحصائية المتاحة ، حجم الوافدين عدديا ، وبالتالي لنا ان نتصور نوعية (فاعلية) الدور الذي يلعبه هؤلاء الوافدين في سوق العمل ، ومن ثم في التنمية في كل من الأقطار المشار إليها في الدراسة . فمن حيث العدد ، تمثل الامارات العربية المتحدة ، وعمان أعلى معدل للنمو السنوي بين الوافدين خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) حيث تبلغ ١٠,٥٪ للأولى ، و ١٠,٧٪ للثانية ، بينما تحتل الكويت أقل المعدلات ، فلا تتجاوز ٦٪ سنوياً للوافدين إليها ، خلال

نفس الفترة .

ولعله من المناسب هنا الاشارة ـ بايجاز ـ إلى مصاحبات تنقل قوة العمل والسكان في بعض مجتمعات الخليج العربية ، حيث تكون أوضاع قوة العمل والسكان بها ، أحد المعالم الجوهرية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فضلاً عن أنها (أي قوة العمل الوافدة) تمثل غالبية القوى العاملة نظراً لارتفاع نسبة الوافدين في قوة العمل ، وتحديدهم لتركيبها ، وكذلك لارتفاع مساهماتهم ومن يعولون في تكوين سكان المجتمع .

ولا شك ان استقدام قوة العمل من الخارج ، وقد مكن مجتمعات الخليج العربية ، من التوصل لحجم قوة عمل ، ومعدلات مساهمة في النشاط الاقتصادي ، ما كان يمكن الاقتراب منها بالقاعدة السكانية « الأصلية » (أو ما اصطلح على تسميته في بعض الكتابات « بالمواطنين ») ، التي يصعب عليها كقوى بشرية محدودة ، انجاز مشروعات البناء الارتكازي الضخمة التي تبنتها في السبعينيات والاستمرار في ادارة المؤسسات الناجمة عنها ، دون الاستعانة بقوة العمل الوافدة . وقد بات واضحاً ان أي مشروعات لتنويع البناء الاقتصادي في هذه المجتمعات ، يتطلب توفر اعداد كبيرة من العمالة الوافدة حاليا ومستقبلا[٧] . وتشير البيانات الاحصائية المتاحة ، إلى ان مجتمعات الخليج العربية ، تمتلك الآن معدلات عالية من القوى العاملة ، تفوق بكثير نظائرها في المجتمعات العربية الأخرى ، فبينما نلاحظ ان نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان لا تتعدى ٢٠ ـ ٢٥٪ في المجتمعات العربية ، نجد أنها قد بلغت ٢٥,٩٪ في الامارات العربية ، ٣٢,٧٪ في البحرين ، و٣٦٪ في الكويت ، و٤٥٪ في قطر ، و٣٣٪ في عمان ، وتساهم في مجموعها بنسبة ٤٠٪ من اجمالي السكان لعام ١٩٨٠[٨] . غير ان تحديد نصيب كل من العمالة المواطنة والوافدة في قوة العمل في مجتمعات الخليج العربية ، يكشف عن بعدا فارقا ، هو صغر نسبة العمالة المواطنة من اجمالي السكان ، وتدني معدل مساهمة المواطنين في قوة العمل الخليجية ، حيث لا تزيد عن ٢١٪ فقط ، فضلاً عن افتقارها في الكثير من المجالات إلى الخبرات

والكفاءات والمؤهلات الضرورية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما باقي النسبة المئوية لاجمالي القوى العاملة فهي للوافدين .

ومن الواضح ان معدلات نمو قوة العمل الوافدة قد تزايدت على نحو كبير يفوق أوضاع العمالة المواطنه في كافة مجتمعات الخليج العربية بعدة أضعاف ، وبفارق كبير فيما بينها . فبينما تبلغ هذه المعدلات حدا كبيراً في الامارات ، والكويت ، وقطر ، يصل إلى ٨٦٪ ، و ٨١٪ ، و ٨٤,٥٪ على الترتيب . نجدها تتناقص نسبيا في البحرين وعمان ، فلا تتجاوز ٦٠٪ للأولى و ٥٦٪ للثانية . ولا يخفي مافي هذا النمط التوزيعي من دلالات اقتصادية واجتماعية على هذه المجتمعات وتوجهاتها التنموية . ومن الملاحظات اللافتة للنظر أيضاً ، ان ثمة علاقة بين نمو العمالة الوافدة ومراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، التي تجتازها المجتمعات الخليجية . فالعاملون في مهن « الانتاج والفعله ومن اليهم » يمثلون أعلى نسبة لهم في الامارات العربية المتحدة ، في حين ان العاملين في « المهن العلمية والفنية ومن اليهم » يمثلون أدنى نسبة . والعكس صحيح في دولة الكويت ، حيث سبقت الكويت غيرها من دول الخليج العربية في تأسيس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والكشف المبكر عن النفط . . الخ ، مما سمح بانجاز العديد من المشروعات المتصلة بالبنية الأساسية[٩] .

وبصرف النظر عن مدى موائمة سبل استقدام قوة العمل من الخارج ، فإن هناك بعض الآثار الناجمة عن عملية الاستقدام هذه : تعددية سكانية بين مواطنين وعرب ووافدين وأجانب ، اختلالات في التركيب السكاني حسب العمر والنوع نظراً لغلبة الذكور في سن العمل بدرجات متفاوتة بين فئات الوافدين المختلفة ، التفرقة بينهما حسب بلد المنشأ والمكانة المهنية ، حساسية المواطنين تجاه الوافدين ، شعور الوافدين بالغربة وعدم الاندماج . . الخ . على ان أخطر الآثار السلبية المصاحبة لتلك الهجرة الواسعة لمجتمعات الخليج العربية ، انها (أي الهجرة) تساهم في اعاقة تنمية القوى البشرية المواطنة . لقد صار مقبولا الآن في بعض دول الخليج العربية ، ان يفوض العمل للوافدين[١٠] ، وان ينحصر دور المواطنين في ضبط

هؤلاء واشرافهم على أعمالهم في بعض الأحيان . فالوضع العام في المجتمع ، أضعف الرغبة في الالتحاق بالعمل المنتج ، وأصبح الانسان يتباهى بقدرته على توفير من يقوم بالعمل لديه ، مقابل الأجر[١١] . وفي تحليل دقيق لتلك الظاهرة يؤكد علي الكواري على ان التوجه غير الانتاجي للقوى العاملة المحلية ـ وتركيزها خارج قطاع الانتاج السلعي ، لا سيما في قطاع الخدمات غير الانتاجية ـ هو ضياع كبير للقوى العاملة المواطنة . ولعل ظاهرتي البطالة المقنعة والمرفهة هما أحد الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع عدد الوافدين إلى اقطار الخليج العربية[١٢] .

وفي ضوء هذا التوضيح يمكننا الاشارة إلى ضعف مشاركة المرأة الخليجية في قوة العمل . حيث تكشف البيانات التعدادية ، ان مساهمة النساء في عملية التنمية في دول الخليج العربية لا تتجاوز ١٢٪ من مجموع قوة العمل النسائية المفترضة ، والواقع ان انخفاض معدل مشاركة المرأة الخليجية في سوق العمل ، من شأنه حرمان البناء المهني من قوى عاملة تستطيع ان تلعب دوراً فاعلاً في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عما في ذلك من هدر لجانب كبير من الاستثمارات المخصصة للتعليم[١٣] .

ولسنا نريد الخوض في تفاصيل دقيقة حول الاختلافات المتباينة بين السكان الوافدين ، غير اننا في حاجة أساسية إلى التعرف بوجه عام على تلك التعددية السكانية التي تميز مجتمعاتهم . يمكننا هنا النظر إلى المجتمع الخليجي (العربي) على انه يتكون ، من دائرتين كبيرتين : دائرة السكان المواطنيين بانقساماتهم العرقية والمذهبية ، ودائرة الوافدين باختلافاتهم الاثنية والثقافية . وهي في الواقع موزييك (Mosaic) اجتماعي بين وافدين عرب وأجانب . ويشكل العرب الجسم الأكبر من حيث الحجم ، وربما الدور الاجتماعي أيضاً ، في الكويت بدرجة خاصة ، وفي بقية دول الخليج العربي بدرجة أقل ، وإذا كان من السهولة التوصل إلى تقديرات لحجم الشريحة الوافدة ككل ، فإنه ليس يسيراً التوصل إلى التركيب التفصيلي للسكان الوافدين حسب الجنسية في بعض دول الخليج العربية على الأقل ، حيث لا تتوفر بيانات مباشرة عن التركيب الداخلي للسكان حسب

الجنسية الا للكويت والامارات ، ومن حسن الحظ ان هاتين الدولتين يمثلان نمطين مختلفين في هذا الصدد . فبينما كانت الغالبية العظمى من السكان الوافدين (٨٠٪) في الكويت من العرب ، كان حوالي ثلاثة أرباع الوافدين في الامارات من الأجانب ، وأساسا الآسيويين . أما قطر والبحرين وعمان ، فالثابت أنها تنتمي إلى نمط تركيب سكاني حسب الجنسية مماثل لدولة الامارت ، وان كان بدرجات متفاوتة(١٤) .

ولقد أوضحت بعض التحليلات الاحصائية ، ان حركة الهجرة الوافدة إلى أقطار الخليج العربي (الكويت والبحرين بوجه خاص) . خلال الثلاثينيات والأربعينيات ، قد انطلقت من بلدان الشرق الأوسط العربي المجاور ، من فلسطينيين أردنيين وعراقيين وعمانيين وسوريين ولبنانيين ومصريين ، الا ان الحال لم يظل على ما كان عليه ، اذ تكشف تيارات الهجرة إلى الخليج عن استقطاب الأيدي العاملة الآسيوية من هنود وباكستانيين وبنجلاديشيين وايرانيين وكوريين وغيرهم من أوروبيين وأمريكيين . لقد ساعد على ذلك ان عددا غير قليل من الشركات الأجنبية التي عهد إليها بتنفيذ بعض المشروعات الكبرى في مجتمعات الخليج العربية ، كورية ويابانية قد تكفلت بنفسها توفير القوى العاملة اللازمة لهذه المشروعات ، بالتعاقد مع أفواج كبيرة من الكوريين والمالزيين والتايوانيين وغيرهم للعمل في اطار هذه المشروعات . وبصرف النظر عن احجام تلك الجنسيات الوافدة ، فإن الشيء الهام الذي نود التأكيد عليه هنا هو تراجع نسبة الوافدين العرب ، في مقابل تصاعد ملحوظ في نسب الوافدين الآسيويين من غير العرب ، حيث أصبحت الجنسيات الآسيوية غير العربية وخاصة الهند وباكستان وكوريا الجنوبية وغيرها ، أعلى الجنسيات تمثيلا داخل مجتمعات الخليج العربية . وإذا كان عقد السبعينات قد شهد تفوق الآسيويون من غير العرب ، فإن عقد الثمانينيات قد دعم هذا التفوق لصالح الآسيويين وخصوصا الشريحة الهندية . وتدل مجمل السياسات السائدة الآن ، ان العرب الوافدين سيصبحون أقلية في المستقبل ، وان تفوقهم العددي لا يسود الا في القطاع الحكومي وفي وظائف التعليم والخدمات

الادارية ، لأنهم يحسنون العربية . أما في القطاع الانتاجي وأعمال البناء والتشييد والصناعات التحويلية والخدمات المصرفية ، فإن الأجانب الآسيويين والغربيين يمثلون الأغلبية[١٥] . ويكفينا هنا الاشارة إلى الوضع في دولة قطر وفي سلطنة عمان ، ففي قطر تصل نسبتهم إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالي العمالة في بعض شركات القطاع الخاص ، وإلى حوالي ثلاثة أرباع العمالة في قطاع الصناعة التحويلية الخفيفة والمقاولات والتجارة . أما في عمان فتشير البيانات الاحصائية ان الآسيويين يشكلون غالبية العاملين في القطاع الحكومي ، ففي وزارة الصحة ـ على سبيل المثال ـ تبلغ نسبة الآسيويين حوالي ٨٥٪ من جملة العاملين من غير المواطنين ، بل ان الهنود بمفردهم يشكلون ٥٣٪ من العاملين الوافدين بهذا القطاع . وبطبيعة الحال ترتفع نسبة الآسيويين في القطاع الخاص العماني . ان الوجود المكثف للعمالة الآسيوية في السلطنة ، رغم طغيانه في كل المهن والقطاعات الاقتصادية ، يبدو انه في تزايد مستمر[١٦] .

لقد عبر (بيركيس Birksوسينكلر Sinclair) عن هذه التعددية السكانية في ورقتهما عن استقدام اليد العاملة في الخليج العربي ، بقولهما « فالمهاجرون التقليديون من آسيا الوسطى (الهند وباكستان وبنجلاديش وسيرى لانكا) يتكاثرون ويستقرون ، وإلى جانبهم يعيش حاليا عشرات الألوف من المهاجرون الجدد الآتيين من الشرق الأقصى » . لقد ترتب على ذلك ان انخفضت نسبة العرب بين المهاجرين . . . وهي تتدنى يوما بعد يوم لصالح الآسيويين من أقاصي آسيا أولاً ، إذ تتجه اعدادهم اليوم إلى الزيادة المتلاحقة ، بينما كانوا بضع مئات لسنوات خلت[١٧] . وليس مجتمع الوافدين متجانسا في التركيب ، إذ يتكون من العديد من الجنسيات والأصول العرقية المتباينة كما أشرنا قبلا ، حتى وان انقسمت المجتمعات النفطية العربية (الخليجية) إلى فئتين ، واحدة يغلب على وافديها العرب ، والثانية يسود في وافديها الآسيويون ، تدخل في المجموعة الأولى الامارات العربية وقطر والكويت ، أما المجموعة الثانية فتضم كل من البحرين وسلطنة عمان . غير أنه في كل من هذين النمطين لا يمكن اعتبار العرب أو

الآسيويين مجتمعاً متجانساً .

وقد يكون من المفيد الآن ، الاشارة إلى بعض الاختلالات الديموجرافية حسب التركيب العمري والنوعي للسكان الوافدين . فالمتتبع للتطور الديموجرافي في مجتمعات الخليج العربي ، يلحظ نشوء وضعين متمايزين يلعبان دورا كبيراً في تشكيله ، هما التركيب العمري ، والتركيب النوعي . وحيث ان الوافدين يشكلون الأغلبية المطلقة في بعض دول الخليج العربية ـ على نحو ما أشرنا إليه قبلا ـ فإن التعرف على الخصائص الديموجرافية (العمرية والنوعية) يكتسبان أهمية بالغة في سياق العرض الراهن ، ليس فقط بسبب تأثير هذه الخصائص في حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي والديموجرافي ، ولا بسبب قدرتها على تحديد صورة الأنشطة الاقتصادية للسكان ، واتجاه مسارها المستقبلي ، بل أيضا لأنها توضح حركة السكان داخل وخارج قوة العمل ، ولهذا فإن دراسة توزيع السكان حسب العمر والنوع لها مردود كبير في وضع الخطط التنموية بالاضافة إلى أنه يعكس فعالية عناصر النمو السكاني المختلفة من مواليد ووفيات وهجرة .

ان أول ما يمكن رصده هنا ، حول التركيب العمري والنوعي للوافدين ، الاشارة إلى ارتفاع نسبة الذكور وبخاصة في فئات العمر (١٥ ـ ٥٩ سنة) ارتفاعا واضحاً . لقد شكل الذكور في الفئة العمرية (١٥ ـ ٤٩ سنة) حوالي نصف مجموع الوافدين عام ١٩٨٠ ، أما نسبة النوع فقد بلغت ٢٠٦ من الذكور لكل ١٠٠ من الاناث . وكان هذا المعدل قد وصل إلى أعلى معدل له في الفئة العمرية (٤٠ ـ ٤٤ سنة) . وتجدر الاشارة إلى ان الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) قد ارتفعت نسبتها إلى اجمالي الوافدين من ٣٨٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢٪ عام ١٩٧٥[١٨] .

وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى تصنيف دقيق لتوزيع الوافدين تبعا للعمر والنوع على مستوى دول الخليج العربية ـ لعدم توافر احصاءات كافية ـ الا أننا نرى ان التصنيف الذي طرحه « الخياط » في كتابة المدينة العربية الخليجية »[١٩] ، يمثل اضافة هامة في هذا المجال . فهو يميز بين ثلاثة أنماط من المجتمعات : النمط الأول ، وهو ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٤ سنة) ، إلى أكثر

من ٧٠٪ ، وبالتالي انخفاض نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) إلى ما دون الربع . ويمثل هذا النمط كل من الامارات العربية والبحرين وقطر ـ أما النمط الثاني ، المقابل فتمثله دولة الكويت ، حيث بلغت نسبة فئة (أقل من ١٥ سنة) ٤٩٪ عام ١٩٧٥ في مقابل ان فئة (١٥ ـ ٦٤ سنة) لم تتجاوز ٥٠٪ . أخيراً تمثل السعودية النمط الثالث ، الوسطى . فعلى حين ان نسبة نمو الوافدين في الفئة العمرية (١٥ ـ ٦٤ سنة) قد بلغت ٦٧٪ ، نجد ان نسبتهم في الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) لم تتجاوز ٣١٪ عام ١٩٧٥[٢٠] . وتسمح لنا البيانات الاحصائية المتاحة ، بمناقشة أهم انماط وخصائص التركيب العمري لدول الخليج العربية على النحو التالي[٢١] :

- ان مجتمع المواطنين يتميز بكونه مجتمعا شابا فتيا ، تهيمن عليه فئات الأعمار الصغيرة ، وخصوصا تلك التي تقل عن ١٥٪ ، وهي الفئة التي لم يلتحق أفرادها بسوق العمل بعد ، وتمثل ٤٧,٣٪ من اجمالي السكان ولعل هذا يعود بصورة أساسية إلى ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان في هذه الدول كما هو الحال في الدول النامية الأخرى . أما مجتمع الوافدين ، فإن نسبة صغار السن فيه محدودة جدا ولا تمثل من اجمالي السكان سوى ١٨,٣٪ في مدينتي دبي وأبو ظبي ، و ٣٩,٦٪ في الكويت فمن المعلوم ان الهجرة الوافدة إلى هذه الدول ، هي هجرة عمل مؤقتة ، تتألف من عناصر في سن العمل ، عالية جداً ، ونادراً ما يصطحب العامل الوافد أسرته ، وهي لا تمثل سوى نصف نسبة السكان في البحرين ، ونحو ٧٤٪ في الكويت .
- أما فئة الأعمار المتوسطة (١٥ ـ ٥٩ سنة) فهي تتراوح بين المواطنين بين ٤٦,٨٪ في مدينة الكويت ، وأكثر من ٤٩٪ في مدينة أبو ظبي وهي نسب منخفضة قياسا بالدول المتقدمة ، حيث تصل إلى ٦٧٪ . غير ان نسبة هذه الفئة ترتفع بشكل ملحوظ ، بالقياس إلى نسب متوسطي الأعمار في الشرائح الوافدة من السكان ، والتي تتراوح بين ٥٨,٧٪ في مدينة الكويت وأكثر من ٨٠٪ في مدينتي أبو ظبي ودبي . ويغلب على الوافدين الفئة العمرية (١٥ ـ ٥٩ سنة) ،

فتتميز بغلبة الذكور في سن العمل . وتشير البيانات الاحصائية إلى ان نسب الوافدين في هذه الفئة العمرية لجملة السكان ، قد أضحت ٥٣,٢٪ في الكويت ، و ٦٠,٤٪ في قطر ، و ٨٠٪ للامارات العربية وأخيراً نجدها وقد تجاوزت ٥٢٪ في البحرين .

- تنخفض نسبة فئة كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) انخفاضاً شديداً بين مواطني دول الخليج العربي ، ولا تكاد تتجاوز ٥٪ . وهي نسبة مرتفعة قياساً بنسب الوافدين في هذه الفئة العمرية . ان ذلك يعني ان صغر نسبة كبار السن ، اشارة إلى ان امد الحياة لسكان المجتمعات الخليجية العربية ، لا زال في حده الأدنى - بالنسبة لشعوب العالم المتقدم - ولعل ذلك يعود إلى ضعف الوعي الصحي ، وسوء التغذية وتفشي الأمية أو الجهل ، بينما يعني بالنسبة للوافدين خصوصية هذه الهجرة .

نخلص من هذا ، ان مجتمعات الخليج العربية تعاني أكثر من غيرها من خلل وتشوية الهيكل العمري لسكانها . وان هذا الخلل يتجسد بشكل خاص في حالة عدم التوازن بين الفئات العمرية للسكان ، لحساب الفئات المستهلكة ، وعلى حساب الفئات المنتجة . ولقد ساهمت الهجرة الوافدة في تصحيح هذا الخلل السكاني بين الفئات العمرية ، على نحو ما أوضحنا قبل قليل ، غير ان هذه الهجرة لا تعدو ان تكون مسكنات وقتية من ناحية ، وشكلية من ناحية أخرى (لأن ارتفاع نسبة الفئات المنتجة عن طريق الهجرة ، لا يعني بالضرورة ارتفاع في انتاجية العمل بنفس النسبة) . وان هذا الواقع سوف يعمل على رفع نسبة الاعاله(*) Dependency Ratio ، فضلا عن خفض نسبة المساهمة الاقتصادية بين مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع .

وإذا ما انتقلنا إلى مناقشة التركيب النوعي للسكان في دول الخليج العربية ،

(*) المقصود بنسبة الاعالة نسبة من لا يعملون من الأطفال والشيوخ والنساء إلى عدد السكان العاملين فعلاً في قطاعات الانتاج المختلفة .

امكننا التمييز بين ثلاثة انماط رئيسية . فعلى حين نجد نسب النوع للمواطنين متوازنة كتوازن أي مجتمع طبيعي ومستقر ديموجرافيا ، تكون هذه النسب للوافدين عالية جدا ، ويغلب عليها الذكور بفارق كبير جداً . لقد ساعد على ذلك طبيعة الهجرة نفسها (هجرة عمل مؤقتة) بالاضافة إلى الاجراءات المشددة من جانب بعض الدول المعنية (الكويت مثلا) بعدم اصطحاب المهاجرين ذوي الدخل المحدود لعوائلهم . ولما كانت الشريحة الوافدة من السكان تشكل أكثر من نصف اجمالي السكان في كل من الامارات العربية (٧٨٪) وقطر (٧٢٪) والكويت (٦٠٪) ، فإنها قد أثرت على مستوى نسب النوع لاجمالي السكان فيها لتجعلها عالية جدا هي الأخرى ، قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية المستقرة[٢٢] .

وتتيح لنا بيانات التركيب النوعي للسكان في مجتمعات الخليج العربية الحقائق الديموجرافية التالية[٢٣] :

(أ) ان نسبة النوع للمواطنين من السكان طبيعية . فهي لا تتجاوز معدل التوازن بين الذكور والأناث (من المتفق عليه عالميا ، ان نسبة النوع تكون طبيعية في حالة تجاوز الذكور ١٠٤,٥ مقابل ١٠٠ انثى ، وتظل منطقية إلى حد لا يتجاوز الذكور فيه ١٠٧ مقابل ١٠٠ من الأناث) ، الأمر الذي يعني ان نسب النوع بين سكان المجتمعات الخليجية متوازنة في احجام ذكورها واناثها ، مع زيادة طفيفة في جانب الذكور لبعض هذه المجتمعات وقد يعود ذلك إلى الحصر غير الكامل للاناث في بعض التقديرات أو التعدادات السكانية ، أو عدم دقة التعدادات ، أو عدم الوعي بأهمية البيانات التعدادية من قبل بعض الأفراد في المجتمع .

(ب) أما عن النوع بين الوافدين ، فتظهر الاحصاءات تفوق الذكور على الاناث بشكل واضح ، غير ان هذا التفوق النوعي للذكور يختلف من مجتمع لآخر ، فبينما هو محدود في الكويت ، نجده قد تزايد جداً في الامارات العربية وقطر والبحرين . تظهر الأرقام ان نسبة النوع للوافدين في الكويت في تعداد ١٩٦٥ هي ٢٣٦,٣ ، أصبحت ١٣٤ فقط في تعداد ١٩٨٠ ، أما حالة

الوافدين في كل من الامارات والبحرين ، فتكشف عن تطرف يصل إلى ٣٧٥,٤ (١٩٧٥) للأولى ، و ٣٠٤,١ (١٩٨١) للثانية . وتبدو ظاهرة تزايد اعداد الذكور عن الاناث في مجتمع الوافدين ، واضحة جداً في فئة الأعمار المتوسطة (٢٠ ـ ٥٠ سنة) حيث يزيد عدد الذكور بأكثر من ثلاثة أمثال عدد الاناث في ذات الفئة العمرية ، الأمر الذي يؤكد ان ظاهرة الهجرة انتقائية عمرية ـ نوعية .

(جـ) تختلف مستويات نسب النوع في اجمالي السكان (مواطنين ووافدين) عن نسب النوع لكل من المواطنين والوافدين . ففي الكويت نجد ان ٥٦,٨٪ من مجموع السكان من الذكور أي ١٣١ لكل ١٠٠ من الاناث . وهي تتراوح ما بين ١٣٤ في دولة الكويت ، و٢٢٢ في الامارات العربية المتحدة ، و١٥٢ في قطر . بينما تتساوى في البحرين وعمان عند ١٤٣ ذكرا لكل ١٠٠ انثى ، ولذا فإن الهرم النوعي للسكان يتميز بهيمنة الذكور ، بالنسبة لمجموع سكان مجتمعات الخليج العربية وخاصة بين الوافدين منهم .

على ان تفاعل الاختلال العمري والنوعي في مجتمعات الخليج العربي ، يؤدي إلى تفاوت بين في نسبة الذكور في سن العمل ، بين المواطنين والوافدين . فعلى حين يتعدى عدد السكان الآسيويين بقليل ، عدد المواطنين في الامارات مثلا في منتصف السبعينات ، يؤدي الاختلال العمري والنوعي ، إلى ان يتعدى عدد الذكور الآسيويين في سن العمل سبعة أضعاف نظائرهم من المواطنين ، وإلى زيادة عدد الذكور الوافدين في سن العمل عن عشرة أمثال الفئة المناظرة بين المواطنين[٢٤] .

ثانياً : النمو الحضري والتحول الديموجرافي : الاتجاهات العامة والخصائص الأساسية :

لقد كانت التحولات الديموجرافية من أهم المؤشرات التي واكبت عملية

الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث . ان نظرة اولية إلى البيانات الاحصائية تؤكد ان حجم المقيمين في مجتمعات الخليج العربية (المشار إليها في الدراسة) حوالي خمسة ملايين نسمة (١٩٨٥) ، وهي أكثر أقطار الوطن العربي حضرية . اذ بلغت نسبة سكان الحضر في أقطار الخليج العربية ٨٦٪ (١٩٨٥) بعد ان كانت ٧١٪ (١٩٧٠) و ٤٦٪ (١٩٥٠)[٢٥] .

لقد شهدت مجتمعات الخليج العربية نموا سكانيا حضريا بمعدل عالٍ .

ان متابعة هذه الحقيقة منذ الخمسينيات أمر يسير . إذ تضاعف نسبة سكان الحضر (الكويت ـ قطر ـ الامارات) أربع مرات خلال ربع قرن (١٩٥٠ حتى ١٩٧٤) ففي الكويت ارتفعت النسبة من ٥١٪ عام ١٩٥٠ إلى ٩٠٪ إلى عام ١٩٧٤ وفي قطر من ٥٠٪ إلى ٧٦,٥٪ ، وفي الامارات العربية المتحدة من ٢٥٪ إلى ٦٤,١٪[٢٦] . وإذا ما تطلعنا إلى معدلات نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ ، لا تضح ان ثمة مرحلتين متمايزتين ، الأولى تواصلت مباشرة في اعقاب تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، وعكست فوره النمو الاقتصادي ومرحلة ارساء وتكملة البنى التحتية في مجتمعات الخليج العربية وقد تميزت بارتفاع معدلات النمو السكاني إلى ٦,٥٪ ، والثانية عكست هبوط أسعار النفط وتدني الانتاج والتوقف والحد من المشروعات « الطموحة » واتسمت بانخفاض معدل النمو السكاني إلى ٥,١٢٪ خلال النصف الأول من الثمانينيات . على ان معدل النمو السكاني المشار إليه آنفا انما يعكس حصيلة معدلي نمو المواطنين وغير المواطنين . فإذا كان معدل نمو المواطنين ٣,٨٪ (خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) يتأثر أساسا بعاملي النمو الطبيعي (الولادة والوفاة) وكذلك ايضا بعامل التجنيس (الامارات العربية المتحدة وقطر) فإن المفسر الأول للتغييرات في معدل نمو غير المواطنين يعود إلى الهجرة الوافدة إلى هذه المجتمعات[٢٧] . ان هذا الواقع الجديد الذي ترتب على استمرار معدلات المواليد مرتفعة ، وانخفاض معدل الوفيات انخفاضا قياسيا قد ساعد على النمو السكاني الطبيعي بمعدلات عالية تقع بين ٣ ـ ٤٪ سنويا . وهي من أعلى معدلات النمو الطبيعي في العالم ، وبهذا فإن

مجتمعات الخليج العربية قد دخلت المرحلة الثانية من مراحل النظرية الديموجرافية الانتقالية ، وهي المرحلة الانتقالية أو مرحلة النمو السكاني السريع[٢٨] .

والذي يعنينا هنا من هذا العرض لمعدلات نمو السكان في مجتمعات الخليج العربية هو ان مرحلة التحول الديموجرافي (Stage of Demogrephic Transition) قد بدأت في المدن . فلقد لعبت المدن الكبرى في دول الخليج العربية دورا أساسيا في نمو مجتمعاتها ، حيث كانت دائما ـ وما زالت ـ مقصد الوافدين من الدول المجاورة باعتبار انها (أي هذه المدن) توفر أجورا أعلى وتمثل مراكز الاتصال مع العالم الخارجي كما أنها المراكز الرئيسية لمواقع القطاع الحديث في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية على اختلافها من مستشفيات ، وجامعات ، ومراكز للترويح ، والخدمات الأفضل الأخرى . . الخ . لقد حققت هذه المدن نموا سريعا ، واتخذ عدد كبير منها شكل المدن الأولى (Primate Cities) التي تستأثر بقسط كبير من النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري) فضلا عن الخدمات المتنوعة الأخرى . لذلك فقد نمت هذه المدن من الزيادة الطبيعية وحدها (أي الفرق بين المواليد والوفيات) بنسبة ٣٪ سنويا خلال هذا القرن ، اما النسبة المقابلة للمناطق غير الحضرية فقد بلغت ٢٪ . ورغم انخفاض نسبة الوفيات في هذه المناطق الأخيرة ، الا ان معدل الانخفاض كان وما يزال اقل من مثيله في أية مدينة .

غير أن المصدر الطبيعي للزيادة السكانية ، لم يكن هو المصدر الوحيد وانما بدأ يضاف إليه تدريجياً مصدر آخر يتمثل في الهجرة الداخلية التي تزايدت بشكل واضح خلال هذا القرن . ومع بروز « عالم النفط » طفت على السطح عناصر الطرد البيئي الكامنة وبدأت مرحلة من النزوح السكاني التلقائي صوب مناطق الجذب الجديدة . غير ان نسبة غير المواطنين قد تزايدت بدورها بشكل محسوس في منتصف الثمانينيات في كافة أقطار الخليج العربي وخصوصا في الامارات العربية والكويت وقطر ، بحيث أصبح المواطنون في هذه الأقطار (الثلاثة) أقلية ، أو أكثرية لا تتجاوز الثلاثة أرباع في البحرين وعمان على نحو ما رأينا قبلا .

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة تفصيلية لبيانات النمو السكاني والخصوبة في مجتمعات الخليج العربية وما رافقها من تحولات مختلفة ، غير ان الاشارة الواجبة هنا هي ان هذه التحولات الديموجرافية قد دشنت مرحلة تحضر خليجية جديدة ، تشكل جزءاً من أنظمة حضرية متعددة الجنسية ، وتختلف ايما اختلاف عن مرحلة التحضر التقليدية ، الذي استمرت خلال مرحلة ما قبل النفط ، وتنفرد بمجموعة من الملامح تضفي عليها خصوصية معينة سواء بالمقارنة مع الدول النامية أو الأقطار العربية الأخرى ، الأمر الذي يجعل ظروف التحضر في مجتمعات الخليج العربية جديرة بالتحليل والتأمل . ولعل هذه المهمة هي محور حديثنا حول خصائص وانماط النمو الحضري في مجتمعات الخليج العربي ، على النحو التالي :

أ ـ النمو الحضري والزيادة الديموجرافية :

تميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بدول الخليج العربية ، إلى تأكيد حقيقة أساسية هي ان الاقتصاد الحديث ، والثروة النفطية قد احدثا تحولات نوعية واسعة في بنية المجتمع ، مصحوبة بثورة ديموجرافية وعمرانية شاملة ، الأمر الذي شجع على نمو حضري قياسي في السرعة والحجم لم يسبق له مثيل في العالم . تشير بعض البيانات الاحصائية ان متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٣ ، قد بلغ (٩,٣٪) في الكويت و (١٦,٧٪) في الامارات العربية المتحدة ، و (١٠,٨٪) في عمان أما خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي لهؤلاء السكان (٧,٣٪) (١٠,٤٪) و (١٧,٦٪) على الترتيب[٢٩] . ونستطيع الاستشهاد على ارتفاع هذه المعدلات بمقارنتها بمعدلات النمو السنوي لسكان المناطق الحضرية في دول عربية أخرى . حيث بلغ متوسط هذه المعدلات في مجتمعات الخليج العربية ٧,٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٤ ، مقابل ٤,٢٪ سنويا في الدول العربية الأخرى وبمقارنة هذه المعدلات في الدول النامية ، سنجد ان معدل النمو السنوي في الدول الأخيرة لا يتجاوز ٢,٩٪ في أفريقيا ، و ٢,٧٪ في أمريكا اللاتينية ، و ٢,٩٪ في جنوب

آسيا[٣٠] . وبوجه عام لم يتعدى معدل نمو السكان في الدول النامية ٢,٣٪ سنويا خلال فترة العقود الثلاث الماضية[٣١] .

وبامكاننا تفسير هذا النمو الهائل لسكان الحضر في مجتمعات الخليج العربية ، في ضوء ثلاثة عوامل جوهرية هي :

(أ) الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث الذي يستند إلى الايرادات النفطية . ومن الطبيعي ان توجه هذه الموارد النفطية إلى بناء الهياكل الأساسية الضرورية والمرافق الاجتماعية المتنوعة ، فضلا عن اتساع القاعدة الصناعية ، ودعم دولة الرفاه الاجتماعي . . الخ ، وهي كلها محفزات لزيادة الطلب على الأيدي العاملة واستقدامها باعداد كبيرة للعمل (والاقامة) في المراكز الحضرية في مجتمعات الخليج العربية .

(ب) زيادة الاهتمام بالمدن وتنميتها ، وتوفير كافة الخدمات بها ، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من الوافدين والمواطنين إلى الانتقال اليها واتخاذها مقرا لهم[٣٢] .

(جـ) الارتفاع الهائل في معدل المواليد (إلى حدود ٤٠ في الألف أو أكثر قليلا . .) ، والانخفاض الكبير في معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال (أقل من ١٠ في الألف) . والواقع ان انخفاض معدل الوفيات يعكس في أغلبه عوامل بيئية واجتماعية وطبية ، وغير ذلك من العوامل الخارجية ، مما يعني ان تغييرا هاما يحدث الآن في مجتمعات الخليج العربية فيما يتعلق بتحسين فرص الحياة بين الكبار والأطفال على حد سواء . وتكون النتيجة متمثلة في الازدياد المفرط في الحجم الكلي لسكان المجتمع . لذا فمن المرجح ان تكون الزيادة الطبيعية المرتفعة أهم مقومات النمو الحضري وأكثرها الحاحا لفترة زمنية قادمة .

(ب) التركز السكاني الحضري وظاهرة دولة المدينة :

ان الاتجاه نحو ارتفاع نسبة التحضر في مجتمعات الخليج العربية ، مؤكد بشكل بارز . ويمكننا ايضاح هذه الدلالة الهامة بالنظر إلى توزيع السكان على مختلف المناطق الحضرية . تؤكد الأرقام ان نسبة السكان في الكويت مثلا قد ارتفعت من ٥١٪ عام ١٩٥٠ ، إلى ٧٦٪ تقريبا عام ١٩٧٠ ، ومن ٩٢٪ عام ١٩٧٥ إلى ٩٨٪ عام ١٩٨٥ ، وفي قطر من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ تقريبا ، ثم من ٨٥٪ إلى ٩٢٪ وفي الامارات العربية من ٢٥٪ إلى ٥٧٪[٣٣] . ثم من ٨١٪ إلى ٨٢٪ بترتيب الاعوام ، ومثل ذلك ينطبق على البحرين وعمان إلى حد كبير . وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني الحضري خلال العشرين عاما الماضية على نحو غير مسبوق من قبل ، إلا ان التفاوتات في التوزيع السكاني على مختلف المناطق الحضرية داخل مجتمعات الخليج العربي ، تطرح في واقع الأمر واحدة من أهم مشكلات التحضر في هذه المجتمعات .

ان قضية التركز السكاني الحضري في بعض هذه المجتمعات وخصوصا الكويت وقطر والامارات تعبر عن مفهوم « دولة المدينة »[٣٤] City State حيث يتركز معظم السكان في مدينة واحدة هي العاصمة ، معنى ذلك اختفاء الطبقة الوسطى من المدن . فلا تملك الدولة سوى مدينة أو مدينتين مهيمنتين على الأكثر ، وبضع عشرات من المدن القزمية الأخرى ، فمدينة الكويت تضم ٨٣٪ من جملة سكان الكويت الدولة ، ومدينة الدوحة تضم أكثر من ٨٠٪ من جملة سكان دولة قطر ، وكل امارة في دولة الامارات العربية المتحدة هي في الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها (مثل دبي والعين وأبو ظبي) . ولا شك ان الدلالات التي ينطوي عليها هذا التركز في مدينة معينة ، كبيرة الأهمية ، بالنسبة لسيطرة المدينة على بقية المناطق الأخرى . فما أن يحدث هذا التركز حتى تنمو بسرعة فلسفة « كل الطرق تؤدي إلى روما » .

وليس من قبيل المبالغة ان نطلق على كل من هذه الاقطار « دولة المدينة » مثلها في ذلك مثل المدن الاغريقية القديمة . ان دول المدينة هذه كما هو الحال دائما

ذات طبيعة « متغايرة العناصر » وهذا يعني انها مدينة مينائية كبرى ، تتجه نحو الخارج ، ويتألف سكانها من عناصر مختلفة فمدينة الكويت مثلا نصف عدد سكانها فقط من أصل كويتي ، بينما يتكون النصف الآخر من قوميات متعددة ، كما يلاحظ سيادة نفس هذا النمط في الدوحة ، والمنامة ، ومدن الامارات العربية المتحدة[٣٥] .

ان التوزيع الحضري بين المدينة الأولى ، وباقي المدن الأخرى في دول الخليج العربي هو توزيع غير متكافىء ، تتركز فيه السلطة والهيمنة في مدن رئيسية محدودة ، تستحوذ بالضرورة على الجانب الأكبر من فرص الحياة ، وتمتلك نسبة عالية من الخطط التنموية ، مع ما يترتب على ذلك من تجاهل أو اهمال لباقي المدن الأخرى ، قد دفع بهذه المدن (اعني المدن الأولى) لأن تحقق نموها الطفرى الذي فاق نمو باقي المدن الأخرى في معظم الأحوال . من هذه الناحية ، تمثل المدينة العربية الخليجية نموذجا فريدا في عالمنا المعاصر ، جديراً بالدراسة والتأمل .

وتتيح لنا قراءة البيانات الاحصائية المتوفرة ، والخاصة بسكان المناطق الحضرية في الأقطار الخليجية ، التعرف على نسبة التحضر في دول المنطقة . تشير البيانات إلى ان الكويت تحتل مرتبة الصدارة بين كافة الأقطار الخليجية ، من حيث نسبة التحضر ، حيث ترتفع نسبة سكان المناطق الحضرية من اجمالي السكان ، لتصل إلى ٧٦,٤٥٪ عام ١٩٧٠ ، ثم إلى ٨٨,٣٣٪ عام ١٩٨٠ لتحتل ٩٣٪ عام ١٩٨٤ . أما في قطر فقد بلغت هذه المعدلات ٨٠٪ تقريبا عام ١٩٧٠ تزايدت إلى ٨٦٪ عام ١٩٨٠ . وخلال نفس الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ، ارتفعت هذه النسبة في البحرين من ٧٩٪ تقريبا إلى ٨٠٪ ، وعلى نفس الخط تجيء الامارات العربية المتحدة لتحتل معدلات عالية خلال ذات العقد ، أما سلطنة عمان فتحتل المرتبة الأخيرة بين اقطار المنطقة الخليجية من حيث التحضر ، فلم تتجاوز ٢٧٪ عام ١٩٨٣[٣٦]، وهي أدنى معدلات التحضر بين دول المنطقة ، ويؤمل ان تصل إلى أكثر من ٥٠٪ خلال العقد القادم ، كما تظهر اسقاطات عام

٢٠٠٠ . وإذا ما قارنا هذه المعدلات بمعدلات النمو الحضري في دول عربية أخرى ، سنجد انها (اي الدول العربية) قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٨٠) من ٢٥٪ إلى ٤٧,٢٪[٣٧] . وهذا بدوره يؤكد ان دول الخليج العربية ، تنفرد بظاهرة حضرية تختلف بها عن باقي الدول العربية ، بل من غيرها من الدول العربية النفطية الأخرى (السعودية ، العراق ، ليبيا) بدرجات متفاوتة . ولعل ذلك يعود بشكل خاص إلى التحولات الاقتصادية الواسعة التي شهدتها دول الخليج العربية ، والمتمثلة في اكتشاف النفط وتسويقه ، واستثمار عوائده في التنمية الشاملة في مختلف القطاعات ، يتصل بذلك ايضا الانفتاح الخارجي والهجرات الواسعة التي شهدتها هذه الدول ، وفاء لحاجة مشروعاتها - كثيفة العمالة - إلى الأيدي العاملة .

وعلى أية حال ، فإن معيار النسبة المئوية للسكان الحضر ، هو عنصر احصائي سريع التغير ، فالبلدان النفطية المدرجة في أسفل القائمة تخضع لعملية تحضر تتسارع بمرور الوقت ، وبذلك فإن محاولات الصعود أو التكوين الديموجرافي السريع ، ستظل كامنة تتحين فرص الانطلاق وهي قريبة بكل الاحتمالات بمرور الوقت .

(جـ) النمو الحضري والهجرة الدولية :

يعتبر المهاجرون خارج حدودهم المصدر الرئيسي للنمو الحضري في مجموعة دول الخليج العربية ، حيث صناعة النفط المزدهرة . تشكل الهجرة من ناحية أخرى سببا أساسياً في النمو السريع الذي تشهده المدن الخليجية . والواقع ان الهجرة الدولية ، قد لعبت دوراً فاعلاً في دفع النمو الحضري الخليجي مقارنة بغيرها من المكونات الأخرى كالزيادة الطبيعية مثلا أو الهجرات الداخلية . وكما حدثت عمليات الهجرة الواسعة للأيدي العاملة والسكان من الريف إلى الحضر خلال فترات التصنيع والنمو الحضري على صعيد البلد الواحد ، بفعل جاذبية نمط الحياة وفرص العمل المتوافرة في الحواضر . . الخ ، فقد شهدت الأقطار العربية

خلال السبعينيات موجات هائلة لهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان من أقطار عربية « غير نفطية » إلى أقطار عربية « نفطية » ، بفعل عامل الجذب الاقتصادي في الدول البترولية . كما دفعت الظروف الطاردة في البلدان المصدرة للعمالة باعداد كبيرة من السكان ، إلى الانتقال إلى البلدان النفطية الخليجية[٣٨] . والثابت ان مجتمعات الخليج العربية تشكو من ندرة الأيدي العاملة ، نظراً لقلة سكانها والتزامها بالعديد من التوجهات التنموية « الطموحة » ، سواء اكانت متمثلة في قطاع الانتاج ، أو في قطاع الخدمات ومشروعات البنية الأساسية . حيث اخذت قوة العمل تتدفق من الدول الفقيرة إلى الدول النفطية في الخليج العربي ، بشكل كثيف ، تحمل في مضمونها دورا استثنائيا للنفط في تفسير التزايد السريع للسكان خلال العقدين الماضيين . لقد أصبحت مجتمعات الخليج العربية ـ باستثناء العراق ـ مهجرا حقيقيا بالمنطقة الخليجية تعد بوجه عام أبرز بؤرةللجذب ، وللانتقال البشري في العالم .

وتعد الهجرة الدولية عاملا هاما ، من عوامل التحضر السريع ، واعادة توزيع السكان في مجتمعات الخليج العربية . فالمهاجرون ينزعون إلى الاستقرار في مدن الأقطار المضيفة . ومن الطبيعي ان تنجم عن هذه الظاهرة زيادة في سكان الحضر ، دون ان يقابلها زيادة في سكان المناطق غير الحضرية . فهي (أي الهجرة الدولية) مسئولة عن ٨٣٪ من النمو الحضري في دولة الكويت ، و ٧٧٪ في عمان . وكذلك فإن هذه الهجرة مسئولة عن الجانب الأكبر من نمو السكان في « الدول المدن » بمنطقة الخليج العربي (مدينة الكويت ـ الدوحة ـ أبو ظبي ، دبي ، المنامة) حيث يسكن غالبية السكان في المدن المهيمنة في تلك الدول .

وتصور البيانات الاحصائية والسكانية كيف تساهم الهجرة الوافدة إلى مجتمعات الخليج العربية في النمو الانفجاري لسكان المدن الرئيسية (الخليجية) وبلدانها . وتؤكد الأرقام ان حجم الهجرة الوافدة قد تزايد بشكل ملحوظ خلال فترة السبعينيات ، حيث نما اجمالي الوافدين في المجتمعات الخليجية من حوالي ٩٢٥ ألف نسمة (١٩٧٠) إلى حوالي ٤,٠٨٩ مليون نسمة (١٩٨٥) بزيادة قدرها أربعة

الأمثال ، وان عددهم قد تضاعف ١٠ أمثال ونصف المثل إذا أخذت الفترة ٦٠ - ١٩٨٥ ، حيث نما العدد من ٢٩١ ألف عام ١٩٦٠ إلى ٤,٠٨٩ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ، وتشير بعض التقديرات إلى احتمال مضاعفة هذا العدد ليصل إلى ٥,٢ مليون نسمة في أوائل التسعينيات إذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في حالة اعتدال ، ليس فقط في مجتمعات الخليج العربي وحدها ، بل في المجتمعات العربية والآسيوية المصدرة للعمالة . أما بالنسبة لمعدلات الزيادة السنوية فقد تراوحت بين ٣,٢٪ كحد أدنى في عمان ٧,١٪ كحد أعلى في الامارات العربية المتحدة (تشمل هذه النسبة الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية) . وتعتبر هذه المعدلات أعلى من المتوسط العام العالمي أو القومي في المنطقة العربية ككل[٣٩] .

ولعل الكويت وقطر والامارات ، أمثلة بارزة لهذا النمط من الهجرة الدولية . فقد زادت نسبة الوافدين في هذه الدول الثلاث عن نصف السكان المواطنين لتصل إلى (٥٩٪) ، (٧٤٪) ، (٨٢٪) على الترتيب ، على حين بلغت هذه النسبة في البحرين (احصاء ١٩٨١) ، (٣٢,٣٪) أي ما يقرب من ٣ أضعاف عددهم في التعداد السابق (١٩٧١) . ويتفق هذا التزايد مع استقلال البحرين عام (١٩٧١) وزيادة عائدات النفط وتنفيذ العديد من مشروعات التنمية مما ترتب عليه توجه اعداد كبيرة إليها من ابناء الوطن العربي بهدف اللحاق بسوق العمل .

وإذا ما أردنا قدرا من التخصيص حول المصادر الرئيسية للانتقال البشري إلى دول الخليج العربية . فإن الهند تعتبر المصدر الأول ، حيث بلغت نسبة القوى المهاجرة منها (٢٤٪) من جملة المهاجرين ، تليها الباكستان بنسبة (٢٣,٧٪) ، ويرى سنيكلر وبيركس ان الهنود والباكستانيين يعملون في اقتصاد الجزيرة العربية ، منذ بداية الخمسينيات ، ومنذ عام ١٩٧٣ أصبحت هجرتهم إلى الخليج العربي أكثر تنظيما من خلال الوكلاء ، والطلب على الأيدي العاملة الآسيوية قد زاد بشكل ملحوظ في الكويت وقطر والامارات العربية والبحرين[٤٠] .

وفي ختام هذه المناقشة يمكننا القاء نظرة سريعة على توزيع المهاجرين طبقا

للجنسية في الكويت . تؤكد واحدة من الدراسات المعنية بالهجرة الدولية إلى الخليج العربي ، ان نصيب دولة الكويت من مجموع المهاجرين لدول مجلس التعاون (١٩٨٠) عبارة عن غالبية من المهاجرين من العراق (٨٨,٢٪) بسبب التجاور بين البلدين ، وأكثر من نصف المهاجرين من ايران (٥٢,٦٪) بسبب قرب الأولى من الثانية ، وأقل من نصف المهاجرين من سوريا (٤١,٤٪) باعتبار ان الكويت أقرب بلدان الخليج لسوريا ، وحوالي ثلث المهاجرين من لبنان (٣٢٦١٪) ، ربما لارتفاع مستوى المعيشة في الكويت ، ونحو ربع المهاجرين من الأردن وفلسطين (٢٥,٤٪) ، ونحو خمس المهاجرين من مصر (٢٠,٣٪) ، وأقل من (١٠٪) من مهاجرين بقية الدول[٤١] .

وبصرف النظر عن انعكاسات هذا الفيض البشري للهجرة الدولية على الهيكل الحضري في مجتمعات الخليج العربي ، فإن الملاحظة الهامة هنا أنه إذا استمرت معدلات الزيادة من الهجرة على حالها في العقد القادم من هذا القرن ، فإن هذه المجتمعات سيرتفع وزنها النسبي سكانيا وحضريا من ٣٪ في الوقت الراهن ، إلى أكثر من ١٠٪ من جملة سكان المجتمع العربي ككل مع نهاية القرن .

ثالثاً : النمو الحضري والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي في مجتمعات الخليج العربية :

يصعب علينا مناقشة ظاهرة التحضر في مجتمعات الخليج العربي ، دون الاشارة إلى سمة أساسية غير منبتة الصلة بالواقع الاجتماعي والاقتصادي لهذه المجتمعات ونعني بها « التبعية الحضرية » ، كما تبدو في المدينة الخليجية على نحو خاص . ولعل تحضر المدن الخليجية يجسد نمط التحضر التابع Dependent Urbanization بشكل مميز . ويبدو ان هذا النمط قد صار معبرا أصدق تعبير عن أحوال هذه المدن الخليجية ، بل ان كثيرا من الظواهر والمشكلات المرتبطة بالانساق الاجتماعية بوجه عام وبالنمط الحضري بوجه خاص ، يمكن ردها إلى مسألة التبعية ، التي يستند إليها هذا النمط من التحضر[٤٢] .

وفي معرض حديثه عن التحضر في مجتمعات الخليج العربية ، يؤكد محمود الكردي ان هناك ثلاث عوامل أساسية قد تسببت في خلق (أو دعم) نمط التحضر التابع بمنطقة الخليج العربي[٤٣] . تتصل الأولى بجملة التطورات التاريخية ، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية التي شهدتها هذه المجتمعات ، ونستطيع تمييزها تاريخيا من خلال مرحلتين أساسيتين : مرحلة ما قبل النفط ، ومرحلة ما بعد النفط . ومن الطبيعي ان تختلف أشكال النشاط الاقتصادي في كل من هاتين المرحلتين السابقتين . ويبدو ان هناك اتفاقا كبيرا بين العلماء الاجتماعيين على ان منطقة الخليج العربي قد تحولت خلال هذا القرن من نمط اقتصاد يعتمد على الصيد البحري والغوص على اللؤلؤ ، والرعي ، والزراعة الأولية ، والتجارة المحدودة إلى نمط اقتصادي جديد ، شديد الاعتماد على تصدير سلعة خام ، وهي النفط ، تمثل ايراداتها العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي ، ويستند (أي هذا النمط الاقتصادي الجديد) إلى استيراد كافة السلع والخدمات والاحتياجات المعيشية ويتسم بقدره مالية واسعة المعاملات . وتتعلق الثانية بالهيكل الديموجرافي ـ السكاني الذي يرتبط بدوره بالبناء الاقتصادي ومن ثم بسمة التبعية التي يتميز بها . فرغم ندرة المشروعات الانتاجية بمجتمعات الخليج العربية ، إلا ان هناك نموا مدنيا واسعا يمكن ملاحظته بسهولة في كافة هذه المجتمعات دون استثناء . وبالنظر إلى حجم هذه المشروعات وتنوعها ، فإن الحاجة إلى « القوى العاملة » يتنامى بشكل يتناسب وحجم هذه المشروعات المتنوعة . ولا سبيل في ظل نقص القوى البشرية ، ومحدودية الكوادر المحلية ، من الاعتماد على العمالة الأجنبية عربية وغير عربية . والجدير بالذكر ، ان الاتجاهات الراهنة للاستعانة بالأيدي العاملة الوافدة في اقطار الخليج العربية ، تميل إلى تغليب العمالة الأجنبية والآسيوية خاصة ، بمعدلات تفوق هجرة الأيدي العاملة العربية ، الأمر الذي يفرض مشكلات رئيسية تتعلق باغراق منطقة الخليج العربي بالعمالة الأجنبية الوافدة . لذلك فإن خطر « التلوين الديموجرافي » لمنطقة الخليج العربي قد يزداد مع مرور الزمن . وبدون عمل رشيد أو وعي مستنير ، قد تظهر إلى السطح في المستقبل دعوات تطالب بحق تقرير المصير للمجتمعات الخليجية ، على أساس

اعتبارات الغلبة السكانية[٤٤] ولا يخفي ما في ذلك من تبعية مفرطة ، الأمر الذي سيفرض على هذه المجتمعات موقفا ديموجرافيا يصعب تعديله قبل نهاية القرن العشرين بافتراض أفضل التقديرات[٤٥] . أما الثالثة فهي العوامل الاجتماعية ـ الثقافية وتتميز بحالة حادة من التبعية حيث تدين الفئات الاجتماعية في استهلاكها المادي والفكري للانتاج الثقافي الوافد سواء كان في صورة سلع (وبخاصة المعمرة) ، أوخدمات ، أووافدين (أجانب) . ورغم تعدد الدلالات الكمية التي تؤكد جوهر التبعية الاعلامية والثقافية في مجتمعات الخليج العربية ، لنموذج الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، الا ان أشدها خطرا هو ما يتعلق بمضمون الرسائل الاعلامية التي تبثها وسائل الاعلام الدولية وعلى الأخص الغربية ، وأبرز ما يميزها هو انعدام العلاقة بين مضمون هذه المواد الاعلامية وبين الواقع الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع ، بل ويتناقض مع طبيعة المشكلات التي تواجه الشعوب ، وخصوصا التوجهات ذات الطابع القومي ، في مجال التنمية[٤٦] .

ان التبعية في مجتمعات الخليج العربية كما تشير إليها ظاهرة التحضر ، « واقع مادي ملموس ، وبنية اجتماعية واقتصادية قائمة » ، أو هي الأزمة الأم ، التي تعمقت خلال الانتقال إلى نمط الاقتصاد الحديث في هذه المجتمعات (النفطية) ، وتنوعت مظاهرها في معظم مجتمعات العالم الثالث ولذلك فإن الفهم الصحيح لطبيعتها هو إحدى الوسائل لتجاوز الأزمة ، وتحقيق التنمية الذاتية[٤٧] .

يدفع بنا العرض السابق مباشرة إلى ضرورة تناول أهم ملامح النمو الحضري في مجتمعات الخليج العربية عشية السبعينيات . يدخل في نطاق هذه المهمة ، التعرف أولا على انماط الاستيطان المختلفة ، ثم تنتقل ثانياً إلى الكشف عن العلاقات والقضايا الارتباطية بين النمو الحضري والقوي العاملة الحضرية . وأخيراً نطرح مجموعة من التساؤلات الهامة حول طبيعة العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادي ، ونحاول الاجابة عليها . فمهمتنا الراهنة إذن مهمة تعكس باختصار طبيعة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي بما يتضمنه من قوى وتفاعلات . وحول هذه

القضايا الثلاثة تدور مناقشتنا الراهنة . وأخيراً نطرح مجموعة من التساؤلات الهامة حول طبيعة العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادي ونحاول الاجابة عليها .

١ ـ التحضر وأنماط الاستيطان :

يستطيع المتتبع لاتجاهات النمو الحضري في دول الخليج العربي ، ان يتبين ان ثمة تمركزا سكانيا في منطقة رئيسية واحدة ، هي في الغالب العاصمة والميناء الرئيسي ، ومركز التجارة الأساسي ، وتنتشر حولها الهيئات (الحكومية والخاصة . . الخ ، أو ما اصطلح على تسمية « دولة المدينة » سواء في مرحلة ما قبل النفط أو فيما بعد . ففي مرحلة ما قبل النفط ، كان هناك مركزا حضريا واحدا (مركز الامارة) ، ومضارب البدو التي تجوب الصحراء . وقد استمر النمو الحضري على هذا النمط في مرحلة ما بعد النفط ، حيث انحصر استثمار العائدات النفطية في عمليات التجارة والعقارات والخدمات ، أكثر من اتجاهه نحو توسيع القاعدة الانتاجية أو الزراعية . ومن ناحية أخرى ، فإن أصحاب رؤوس الأموال قد فضلوا العائد الكبير والسريع من العمليات التجارية المتوطنة بالقرب من مركز الدولة ، حيث المضاربة في الأراضي والأسهم تستحوذ جل الاهتمام . كما ان البدو الرحل وذوى الدخل المحدود من ناحية ثالثة قد فضلوا الاستيطان في مشروعات السكن الحكومية ـ حيث يتوفر الماء ـ والامتزاج بمجتمع المدينة لاعتبارات اجتماعية ونفسية وسياسية[٤٨] . ولذا اتخذ النمط الاستيطاني التمركز الحضري الرئيسي ، المهيمن على المناطق الخلفية ، وعلى المجتمعات الحضرية الأخرى الأصغر حجما . ويسمى النمط المضاد لهذا التركيب « بالتوازن الحضري » ويمكن توضيحه وقياسه بقاعدة « المرتبة والحجم » ، وتعني هذه ايضا تدرجا في المرتبة عوضا عن تسلسل غير متكافىء بين المراكز الحضرية في القطر الواحد .

لقد اضحى سكان الحضر يشكلون ٩٨٪ من اجمالي سكان دولة الكويت وأكثر من ٩٠٪ من سكان دولة قطر ، وأكثر من ٨٢٪ من سكان دولتي الامارات العربية

المتحدة والبحرين ، وأكثر من ٥٠٪ من سكان عمان ، ويتوزع باقي السكان على باقي المدن الصغيرة والقرى في كل من هذه الدول . ان الافراط في الحجم هو حتما على حساب احجام المستوطنات الأخرى ، الأمر الذي افقد هذه المستوطنات توازنها السكاني في التوزيع .

على اننا إذا أمعنا النظر قليلا في عملية توزيع الوحدات الحضرية (عددا وسكانا) حسب فئة الحجم ، فسوف تقفز إلى الذهن بعض الملامح الأساسية لأنماط الاستيطان الحضري في مجتمعات الخليج العربي[٤٩] . خلال العقد الأخير لعل ابرزها .

(أ) سيادة وسيطرة المدن الكبرى على المشهد الحضري لدول الخليج العربية يترتب على ذلك ان عملية التحضر في هذه الدول هي امتداد وتضخم لاحدى مدنها (أو مدينتين على الأكثر) ، بحيث تستحوذ على أكبر نسبة من اجمالي سكانها بشكل يتعدى كل الحدود ويكون ذلك في العادة على حساب المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في دولها أو اماراتها . وتعتبر مدينة الكويت الكبرى بامتداداتها في محافظات العاظمة والجهراء والأحمدي ، خير مثال على ذلك ، حيث تستوعب أكثر من ٩٠٪ من اجمالي سكان دولة الكويت ـ على نحو ما رأينا قبل قليل ـ بعد ان نمت بحجم سكانها بمعدل يزيد على ١٣٪ سنويا ، ولتصبح أول مدينة مليونية في منطقة الخليج العربي ، كما ان أكثر من ٨٢٪ من سكان قطر يتخذون من مدينة الدوحة الكبرى (الدوحة ـ الريان) مقرا لهم ، ولتحقق نموا سكانيا يزيد على ١٥٪ وليصبح سكانها في عام ١٩٨٦ ما يزيد على ربع مليون نسمة ، بعد ان كان حجم سكانها في بداية القرن وحتى عام ١٩٥٠ لا يزيد على ١٢ ألف نسمة . أما في دائرة الاستيطان الحضرية (المنامة ـ المحرق) وامتداداته في الضواحي والمدن التابعة فتستحوذ على أكثر من ٧٥٪ من اجمالي سكان البحرين ، وتتكرر الصورة كذلك في دول ومدن الخليج العربي الأخرى ، ففي الامارات العربية المتحدة تمثل جملة السكان في مدن أبو ظبي ودبي والشارقة والعين ،

ما يقرب من ثلثي سكان الدولة . أما في عمان فيمثل مجمع (مسقط ـ مطرح ـ روى) مجمع حضري رئيسي تجاوز سكانه حاجز الربع مليون نسمة ، بعد ان كان إلى وقت قريب جدا ، لا يمثل أكثر من مستوطنين صغيرين (مسقط ـ مطرح) لا يتجاوز سكان كل منها بضعة آلاف .

(ب) اختفاء الطبقة الوسطى من الهيكل الحضري في المجتمعات الخليجية . يشير ذلك إلى عدم التوازن في توزيع احجام المستوطنات الحضرية الخليجية . فلا توجد مدنا كبيرة تحتل مكانة متوسطة بين المدينة الأولى (أو المدينتين الكبيرتين) في أي من دول الخليج العربية ، والمدن الصغرى المحدودة ، والتي تتراوح احجامها بين ١٠٠ ـ ٢٥٠ ألف نسمة ، ثلاث منها في الامارات العربية المتحدة ، واثنتان في سلطنة عمان . ولعل ذلك يقودنا إلى تصور خارطة للتوزيع المدني في دول الخليج العربية تختفي منها المراتب الوسطى من المدن . فمن بعد « الكويت » و « الدوحة » و « المنامة » تهوي احجام المدن التالية ، وتهبط هبوطا ذريعا . وفي مواجهة التضخم الحضري لهذه المدن (الكبرى) يؤكد الحسيني على ان « اعادة التوزيع الحضري » هي عملية حتمية لتصفية الكثير من مشكلات العواصم والمدن المتضخمة ، بحيث تصبح « المدن الوسطى » وسيلة لارساء الأسس الحضارية لأقاليم الدولة المختلفة .

(جـ) يتصل بالنمط السابق مباشرة ، سمة أخرى تشير إلى محدودية عدد المستوطنات الجديدة ، وعدم كفاءتها في تحقيق ما انيط بها من وظائف وخصوصا ما يتعلق بتخفيف الضغط على المدن الكبرى . فالملاحظ قلة هذه المدن الجديدة ، وتحول المتوفر منها بالفعل إلى خدمة فئات اجتماعية واقتصادية معينة ، ومستوى وظيفي محدد . ولعل مدن الأحمدي (الكويت) وأمسعيد (قطر) وجبل علي (دبي) والرويس (ابوظبي) وعيسى (البحرين) تقف كأمثلة دامغة تؤكد صدق ما ندلل عليه[٥٠] .

(د) يعتبر نمط الاستيطان طبقا للحجم ١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ ، وأقل من ١٠٠٠ ، هو

النمط الغالب من حيث العدد ، بين دول الخليج العربية ، غير انه في نفس الوقت يعتبر من أقل المستوطنات من حيث الوزن الفعلي . فرغم ضخامة هذه المستوطنات من حيث العدد المجرد ، إلا انها بالفعل تفقد وزنها الفعلي بين سكان دولهاحيث لا تشكل سوى ٣٪ في الكويت و ٩,٧٪ في البحرين ، و ٦٪ في قطر ، و ٨,٤٪ في الامارات العربية ، وهي بطبيعة الحال ليست حضرية ، سواء بالتصنيف وفقا لحجم السكان أو بمراجعة اسلوب الحياة السائدة فيها .

(هـ) عدم وجود تسلسل متدرج في مراتب المستوطنات البشرية في دول الخليج العربي . فبين المدن الكبرى والصف الثاني من المدن (٢٠ ـ ٥٠ ألف نسمة ، و ٥ ـ ٢٠ ألف نسمة) فجوة واسعة ، حجما وأهمية ، فهي لا تشكل سوى ١٤٪ من اجمالي سكان الكويت ، و ٢٨٪ من سكان البحرين ، و ١٢٪ من سكان الامارات العربية المتحدة ، و ١٠٪ من سكان دولة قطر .

(و) ان الهيكل الحضري في مجتمعات الخليج العربي ، يتصف بدرجة عالية من التركز في عدد محدود من الوحدات الاستيطانية ، وبالتحديد لم يتجاوز عدد المدن في الفئات الحجمية (من ٧٥ ألف نسمة إلى ٢٥٠ ألف نسمة) ، الثمانية فقط . على حين ان تصنيف المراكز (المستوطنات) الحضرية (من ٢٠ ألف نسمة إلى ١٠٠ ألف نسمة) لم يزد عن ١١ مدينة ، اما المستوطنات ذات الحجم (من ٥ آلاف نسمة إلى ٢٠ ألف نسمة) فتضم ٣٢ مدينة ، موزعين على الدول الخمسة التي تشملهم مجتمعات الدراسة .

٢ ـ التحضر والقوى العاملة الحضرية :

شهدت مجتمعات الخليج العربية في العقدين الأخيرين ، عصراً من التوسع الاقتصادي والتحول الاجتماعي ، ساهمت فيه عائدات النفط بنسبة كبيرة . فبعد ان كان القطاع النفطي يمثل ٢٤,١٪ من الناتج القومي عام ١٩٧٠ ، تضاعفت أهميته النسبية في عام ١٩٨٠ ، إلى ٤٩,٦٪ من الناتج القومي . وباحتساب مساهمة

قطاع النفط في بعض دول الخليج العربي في الناتج المحلي الاجمالي للدولة ، نتبين ان الاتجاه العام لنسبة مساهمة هذا القطاع كانت في ازدياد . أما في قطر والامارات العربية المتحدة ، فإن النسبة تدور حول ٩٢٪ للأولى و ٩٥,٨٪ للثانية (محسوبة لعام ١٩٧٥) . لقد مثل النفط قوة فاعلة في صياغة ملامح الطاقة البشرية في مجتمعات الخليج العربية . فمن خلال العمالة الوافدة العربية والأجنبية (خاصة الآسيوية) تشكلت أهم سمات قوة العمل في هذه المجتمعات .

لقد ترتب على ارتفاع العائدات النفطية منذ ١٩٦٥ ، ثم الطفرة التي شهدتها بعد حرب ١٩٧٣ ، واستمرار التصاعد حتى بداية الثمانينيات ، اتجاه الأقطار النفطية إلى تنفيذ خطط انمائية طموحة ، فكان « الطلب » على القوى العاملة ، أعلى بكثير من نمو « العرض » المحلي بها . لقد ادى التوسع في الطلب على القوى العاملة في السبعينيات ، إلى نمو سريع في كل من العمالة والسكان على السواء ، وتحول النشاط الاقتصادي كليا من نشاط محدود يغوص في اعماق البحر ، إلى نشاط اقتصادي يغوص في اعماق البر ، ويغلب عليه قطاع الخدمات ويكاد اعتماده على العالم الخارجي يكون مطلقا . وبدأ تدفق عائدات النفط بمبالغ طائلة لا وجه لمقارنتها بالماضي الغوصي على الاطلاق .

وبسبب ندرة العمل المحلي ، والعزوف عن العمل ، أدى النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربية ، إلى تدفق العمل بشكل كبير من الدول النامية غير النفطية ، ذات الفائض السكاني ، والفقيرة في رأس المال . وفي عام ١٩٨١ تجاوز العدد الكلي للعمال الوافدين إلى مجتمعات الخليج العربي نحو ٥ ملايين (رغم وجود تعتيم حول هذا الموضوع) . وبسبب عجز القوى العاملة المحلية عن مواجهة متطلبات التحديث ، نجد نسبة كبيرة منها تعمل في الأنشطة الحكومية التقليدية التي لا تحتاج إلى مهارات عالية ، بالاضافة إلى قطاع الخدمات ، ونتيجة لذلك فإن القطاع الحضري الحديث (أو الرسمي كما يطلق عليه بعض الدارسين) يميل إلى استيعاب القوى العاملة الوافدة العربية والأجنبية على السواء[٥١] .

يترتب على ذلك (أي سيادة القطاع الحضري الحديث المعتمد على النفط) ،

ان بدأت عمليات تحضر وتوسع سكاني لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم أو السرعة . وقد تمثلت تلك الظاهرة في مناطق متعددة ، وكررت نفسها بعد ذلك . فقط اختلف التوقيت غير ان النتيجة واحدة . فعندما شهدت البحرين منافع الانتاج النفطي في منتصف الثلاثينيات بدأت التدفقات البشرية من الداخل ، إلى المناطق الحضرية ، ومن الخارج المحيط (عمان والساحل العماني) إلى البحرين . وتكررت تلك الظاهرة بشكل دقيق في الكويت وقطر والامارات العربية ، إلا أن حجمها كان أكبر بكثير من تلك البدايات الأولى ، كما أن المناطق التي قدم منها المهاجرون قد اختلفت وترامت بشكل ملحوظ[٥٢] .

وقد رافق نمو إجمالي السكان ، زيادة في نسبة السكان الحضر في جميع دول الخليج العربي . وتجدر الاشارة إلى أن زيادة نسبة السكان الحضر في البحرين وقطر والكويت لم تكن بسبب الهجرة الريفية ـ الحضرية ، بل بسبب استقدام العمالة من الخارج من جهة ، ولأن هذه الدول تمثل إلى حد كبير دول مدن من جهة أخرى ، على نحو ما تبين قبلا .

وتحت الحاح الحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة والفنية في كافة القطاعات ، والرغبة في بناء الدولة الحديثة ، وما يترتب عليها من اقامة مؤسسات تعليمية وصحية ومدنية وعسكرية . . الخ ، بما تتطلبه هذه البنية الفوقية من بنى تحتية كانشاء الطرق والمساكن وشبكات المياه والكهرباء . . الخ ، لم تجد مجتمعات الخليج العربية من سبيل سوى الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية في تأسيس بناء مهني متنوع ومتطور . فبالنظر إلى البناء المهني القطري على سبيل المثال يتضح أن مشاركة المواطنين في قطاعات العمل تكاد تتمثل فقط في قطاعات الخدمات الحكومية ، والكهرباء ، والماء ، والنقل والتخزين والمواصلات ، وهي قطاعات تتصل بطبيعتها بالنشاطات الخدمية أكثر مما تتصل بالنشاطات الانتاجية . اما الوافدون الأجانب فانهم يحتكرون الغالبية العظمى من النشاطات ، ابتداء من النشاطات الأولية حتى الخدمات الشخصية[٥٣] . ولعل ارتفاع معدلات العمالة الأجنبية والوافدة ، والتي تتكون غالبا من عناصر غير ماهرة ، قد أدى تضخم قطاع

الخدمات وخصوصا غير الانتاجية منها ، بالاضافة إلى اعتماد نمط للنمو يستند على اقامة الهياكل الارتكازية ، والخدمية ، واقامة المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والمعدة للتصدير .

وقد يكون من الأوفق الآن ، ان نلقى نظرة شاملة ، على انماط النمو الاقتصادي والهيكل القطاعي للقوى العاملة في مجتمعات الخليج العربي . تؤكد بعض التحليلات الاقتصادية ، ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي قد مالت إلى الانخفاض في بعض دول الخليج العربي ، كما هو الحال في الكويت مثلا حتى عام ١٩٧٩ . ولكن مع توسيع الفترة بادخال اوائل الثمانينات في الحسبان ، فإن الملاحظ ان هذه المعدلات تتجه إلى الانخفاض (أو الثبات النسبي) . لكن هذا التدهور في معدلات النمو يظهر بشكل أفضل وأوضح باتخاذ السنة (وليس الفترة) كأساس للمقارنة . وذلك لأنه يظهر الاثر المباشر لدور بعض العوامل الخارجية (تذبذب أسعار النفط واتجاهها نحو الانخفاض) في الاقتصاديات التي تعتمد اساسا على البترول كسلعة أساسية أو وحيدة للتصدير . فبين سنة ١٩٨٢ و ١٩٨٣ انخفض هذا المعدل بالنسبة للكويت من (-٩٪ إلى +٨,٧٪) ، وفي الامارات ايضا نجده وقد انخفض كذلك من (-٩,٤٪ إلى -٦,٣) وفي سنة ١٩٨٤ كانت هذه المعدلات سلبية بالنسبة للامارات العربية (-٣٪) وتدور حول نسبة (٣٪) للكويت و ٥,٨٪ فيما يتعلق بعمان[٥٤] .

ويؤكد فؤاد مرسي أن هذا التعثر الهيكلي ، يوضح الارتفاع الكبير لنصيب الصناعة الاستخراجية ، والارتفاع النسبي لقطاع الخدمات ، والتراجع الكبير في الأهمية النسبية للزراعة . كانت الزراعة في عام ١٩٦٠ تمثل ٢٢,٤٪ من الناتج المحلي ، فتراجعت إلى ١٨٪ عام ١٩٧٠ ، ثم إلى ١٠,٩٪ في عام ١٩٧٧ ، واصبحت في منتصف الثمانينيات لا تزيد عن ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي . ومع أن أهمية الزراعة قد هبطت في البلدان غير النفطية من ١٩,٥٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٩,٨٪ في عام ١٩٧٧ ، فانها قد فقدت ثلثي أهميتها في البلدان النفطية ، فتراجعت من ١٣,٤٪ إلى ٤,٥٪ الناتج المحلي الاجمالي . واختفظت الصناعة

اللتحويلية في عام ١٩٨٢ بأهميتها التي كانت لها في عام ١٩٦٠ وهي ٩,٩٪ ، بينما تقدم قطاع التشييد من ٥,٤٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١٢,٠٪ من الناتج المحلي في عام ١٩٨٢[٥٥] .

وإذا كان انخفاض دخل الدول العربية المصدرة للنفط ، قد اثر على معدلات نمو الاداء الاقتصادي بها ، فإن ذلك يكشف عن بروز ظاهرة أخرى خلال العقدين الأخيرين وهي ان ثمة تحول قطاعي في القوى العاملة بدول الخليج العربية ، من الزراعة إلى الصناعة والخدمات . فلا يزال قطاع الخدمات يجتذب نسبة مئوية مرتفعة من القوى العاملة . وخصوصا في الكويت (٦٤٪) والامارات العربية المتحدة (٥٣٪) .

ان معالجة بيانات التوزيع القطاعي للعمالة ، تثير امامنا مسألة تصور مخطط اقليمي مبدئي لتوزيع القوى العاملة . إذ ان توزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية (الزراعة ـ الصناعة ـ الخدمات) وان كان يشير إلى تباينات قطاعية دالة بينها ، إلا أنه يسمح بوجود نمط مشترك بين كافة مجتمعات الخليج العربية (الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ الامارات) يسود فيه توزيع القوى العاملة على القطاعات الثلاثة طبقا للمقدرة الاستعابية لكل قطاع ، بدءاً من القطاع الثالث (الخدمات) ، مرورا بالقطاع الثاني (الصناعة) وصولا إلى القطاع الأول (الزراعة) .

ولعل من المناسب ان نوضح أهم السمات العامة لنمط التركيب القطاعي للقوى العاملة في مجتمعات الخليج العربية على النحو التالي[٥٦] :

(أ) الاعتماد الكثيف على القوى العاملة في القطاع الثالث ، ولا سيما في الكويت (٦٢٪) والبحرين (٥٧٪) والامارات العربية (٥٢٪) . وترجع سيادة التشغيل بالقطاع الثالث في اقطار الخليج العربية إلى التوسع الكبير في الخدمات الحكومية وفي التجارة . وقد كان هناك في الواقع ، على صعيد كل من الكويت والامارات العربية ، انتقال حاسم للقوى العاملة الوطنية من القطاع الثاني ، إلى القطاع الفرعي المتمثل في الخدمات المجتمعية والشخصية . ويفسر هذا الانتقال حقيقة ان المواطنين يفضلون التمتع

بالميزات الكبيرة والعلاوات السخية التي تعود على الموظفين الحكوميين قياسا بالعائد والشروط القاسية المستخدمة في القطاع الثاني في كافة اقطار الخليج العربي .

(ب) انخفاض نسبة العمالة المستخدمة في القطاع الثاني في كافة اقطار الخليج العربي . وتعكس هذه السمة المشتركة واقع التوسع المحدود في القطاع الصناعي في كل قطر ، واتباع تكنولوجية كثيفة رأس المال سواء في الصناعات السائدة ، أو في الصناعات النفطية في تلك الأقطار . وعلى صعيد القطاع الثاني تعد المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الاستخدام ، محدودة ، ويتكون في معظمه (أكثر من ٨٠٪) من منشآت صغيرة الحجم ، كالورش الانتاجية وورش التصليح ومحلات صناعة الملابس وغيرها . وفي تقرير لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ان نسبة العمالة الخليجية في مصانع الحديد والصلب بالدول العربية الخليجية بلغت (٥٤٪) وان النسبة العامة لمشاركة العمال الوطنيين في قطاع الصناعات التحويلية تتراوح بين (١٤٪) في البحرين سنة ١٩٨٠ ، و (٨٪) في كل من الكويت وقطر و (٦٪) في عمان و (٢٪) في الامارات العربية المتحدة . بينما زاد نصيب الاستخدام في القطاع الثاني على نحو كبير بالاضافة الاستخدام في قطاع التشييد الذي يبرز كقطاعا رائدا في مجال توليد فرص الاستخدام في مجتمعات الخليج العربية . وهذا القطاع الحيوي (الأخير) يشكل ٤٠٪ أو أكثر من تكوين رأس المال ، ويستوعب نسبة مئوية غير قليلة من القوى العاملة (تبلغ نسبة العاملين في القطاع ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة في قطر على سبيل المثال) .

(جـ) تدني نسب الاستيعاب في القطاع الأول بين مجتمعات الخليج العربية . ويمكن ملاحظة ذلك إذا علمنا ان قطاع الزراعة لم يكن يضم من صفوف القوى العاملة سوى (٣٪) للكويت ، و (٣٪) لقطر ، و (٤٪) للبحرين ، و (٥٪) للامارات العربية ، و (٦٪) لعمان .

يتبقى في اطار العرض الراهن للقوى العاملة الحضرية ، ان نناقش بايجاز قضية على جانب كبير من الأهمية وهي قضية البطالة الحضرية (كاملة وشبه كاملة) في مجتمعات الخليج العربية ، والتي تقود في ابسط صورها إلى مسألة اللا توافق بين النمو السريع لسكان الحضر ، والقوى العاملة الحضرية ، وعجز فرص العمل عن استيعاب هذه القوى في نشاطات اقتصادية .

ان ما نحاول التدليل عليه هنا هو ان جزءاً كبيراً من القوى العاملة الحضرية المتزايدة قد جنحت إلى القطاع الثالث (الذي يشمل التجارة والخدمات الحديثة) ـ بعد ان عجز القطاع الثاني (الصناعة التحويلية والتشييد) عن استيعابها ـ والقطاع الحضري غير الرسمي . أو ان هذه القوى قد وقعت فريسة البطالة الكاملة وشبه الكاملة التي أخذت معدلاتها الآن في التزايد الملحوظ في كثير من المجتمعات العربية الخليجية . وتنطوي أهم سمة تتصف بها ظاهرة الاستخدام المنقوص للعمالة في هذه المجتمعات على البطالة شبه الكاملة في شتى صورها (قلة ساعات العمل ، العمل الموسمي ، الغياب ، الأعمال المنخفضة الانتاجية ، تضخم العاملين في القطاع الحكومي . . . الخ) . ورغم غياب البيانات الكافية عن درجة هذه البطالة شبه الكاملة في مجتمعات الدراسة ، الا أنها في بعض التقديرات لا تقل عن ثلث ما افيد بأنهم عاملون في القطاع الثالث[٥٧] .

ولعل اقبال مواطني الخليج العربي على نشاطات بعينها ، والعزوف عن نشاطات أخرى ، يفسر لنا زيادة (أو تضخم) القطاع الثالث في مجتمعات الخليج العربي . فثمة عوامل ثقافية واجتماعية هي التي ساعدت على تشكيل عملية التحضر في تلك المجتمعات ، فخلقت هذه العمالة المنقوصة وساهمت في تضخم القطاع الثالث . فالبدوي المهاجر لم يألف العمل الرسمي في القطاع الحديث ، بما فيه من فعاليات ، وما يسوده من نظم واجراءات وبالتالي لا يحرص على شغل أحد وظائفه المقيدة له ، وقليل من هؤلاء المهاجرين ينتهي بهم الأمر ، عمالا في المصانع وفي مواقع التشييد . وما من شك في ان هذا المستوى المتدني لاستخدام القوى العاملة الوطنية في القطاع الثاني ، فضلا عن سرعة الزيادة في

السكان الحضر ، هو واحد من أهم العوامل التي تفسر لنا ظاهرة العمالة المنقوصة من مجتمعات الخليج العربي[٥٨] .

ولعل هذه النتيجة بدورها تسهم ايضا في طرح مجموعة من التساؤلات الهامة التي تدور حول طبيعة العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادي ، في مجتمعات الخليج العربية ، في السياق التاريخي والمعاصر وأيهما اسبق ومن ثم أسرع : التحضر أم التنمية ؟ ان التصدي لتلك المهمة هو محور اهتمامنا اللاحق الذي تكتمل به معالجتنا للنمو الحضري في السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي لمجتمعات الخليج العربية .

٣ ـ التحضر والنمو الاقتصادي :

شهدت مجتمعات الخليج أسرع نسبة نمو سكاني وأعلاها خلال فترة وجيزة من الزمن . ويعتبر النمو السكاني الهائل الذي طرأ على مناطقها الحضرية من أهم مظاهر الزيادة السكانية في هذه الدول . والملاحظ ان النمو السكاني الحضري يرتبط عموما بالنمو الكلي للسكان وبزيادة معدلات التنمية الاقتصادية . ويتضح من استعراض تطور النمو السكاني لدول الخليج العربي ، ان عدد السكان قد تضاعف تقريبا خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ في المجتمعات المشار إليها في الدراسة الراهنة من نحو ٢,١١١ مليون نسمة عام ١٩٧٥ ، إلى ٥,٢٨٦ مليون نسمة عام ١٩٨٥ وقد تميز نمو السكان خلال هذا العقد بارتفاع ملحوظ يصل إلى ٦٪ سنوياً[٥٩] .

وبالمقارنة مع المناطق المتخلفة أو النامية الأخرى فإن مجموع السكان وسكان الحضر في الوطن العربي ينمون بمعدلات عالية . تؤكد الأرقام الاحصائية ان سكان الوطن العربي يتزايدون بمعدل يقل عن ٣٪ سنويا ، بيد ان معدلات النمو للسكان الحضر تنمو بمعدل أعلى بكثير جدا من نظيرتها في حالة مجموع السكان في جميع الأقطار العربية . وبالنظر إلى مجتمعات العالم الثالث ، يلاحظ ان عدد السكان قد تضاعف تقريبا (فيما عدا الصين) خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ من

بليون نسمة إلى بليونين نسمة ، بمعدل نمو سكاني لا يتجاوز ٢,٤٪ سنويا وهو معدل لم يسبق له مثيل ليس فقط في تاريخ هذه المجتمعات ، وانما في تاريخ العالم المتقدم أيضاً .

ولعل أهم ما ترتب على الزيادة السكانية في العالم الثالث من نتائج لا فتة للنظر ، الانفجار الأشد حده في معدل التوسع الحضري . فمنذ ثلاثين عاما كان سكان الحضر في هذه البلدان حوالي ٢٥٠ مليونا ، أما اليوم فقد وصلوا إلى قرابة ٨٠٠ مليون نسمة . وبسبب حركة نزوح ليس لها سابقة في التاريخ ، كان هذا النمو في سكان الحضر ، أسرع بكثير من النمو في مجموع السكان نفسه . ونتيجة لذلك زاد سكان الحضر كثيرا بالنسبة لمجموع السكان . ففي عام ١٩٥٠ كان شخص من كل ٥ أشخاص في العالم الثالث يعيش في المدن ، أما اليوم ، فإن النسبة هي واحد إلى ثلاثة . وفي العقود الأخيرة كان نمو الحضر يمضي في الدول النامية بضعف سرعته في الدول المتقدمة ، خلال الفترة نفسها . فضلا عن ذلك كان المعدل أسرع مما كان في الدول الأخيرة خلال مرحلة مماثلة من تطورها . فبين عامي ١٩٥٥ ـ ١٩٨٠ كانت الزيادة السنوية في سكان الحضر في العالم الثالث تتجاوز ٤٪ ، وهو معدل لم تكن الدول المتقدمة تبلغه الا في حالات قليلة ، وفي مرحلة لا حقة متأخرة من تطورها[٦٠] .

وبالاستناد إلى بعض البيانات الدولية ، يتبين ان التغير في مستوى التحضر (زيادة النسبة المئوية لسكان الحضر) بين صفوف الأقطار العربية يتراوح بين ٧٪ و ٣٧٪ خلال العقدين الأخيرين . وربما كان الاستثناء الوحيد من ذلك هو للبحرين وعمان ، حيث سجلا معدلات نمو أقل من ٧٪ . ومن ناحية أخرى كان التغير في مستوى التحضر خلال العشرين سنة الأخيرة ، مرتفعا في الكويت والامارات العربية المتحدة ، حيث فاق معدله ٣١٪ لكل منهما[٦١] . ولا شك ان الايرادات الضخمة المتأتية من صناعة النفط ، والتي تمثل صورة مصغرة للمشروع الرأسمالي المتعدد الجنسية ، وسهولة انفاقها في المدن ، وما ترتب على ذلك من اهتمام لا حق بالمشروعات التنموية المختلفة ، يقدم تفسيرا معقولا لارتفاع معدل النمو لسكان

الحضر في الكويت والامارات العربية ، وان كانت انماط هذا النمو تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل الدولة الواحدة . فبينما كانت قطر هي الأولى بنسبة ٩,٣٪ (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) ، أضحت ثانية بعد الامارات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥) حيث تجاوز النمو الحضري فيها (١٤,٥٪) . أما في الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) فكانت سلطنة عمان هي الأولى (١٢,٧٪) . ويبدو ان نسب النمو الحضري في الكويت قد أخذت في الانخفاض لتصبح في حدود ٤,٢٪ (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) . ولعل ذلك يعود إلى ان الكويت قد بدأت تنميتها في سنوات مبكرة مقارنة بغيرها من الدول المشار إليها في الدراسة . أما ارتفاع نسب النمو الحضري في الامارات (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) وعمان (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) فيرجع إلى ان بدايات التنمية فيهما يعود إلى سنوات متأخرة لا تبتعد عن عام ١٩٦٢ في حالة الامارات ، و ١٩٧١ في حالة عمان[٦٢] .

ولعل أهم خصائص هذا النمو الديموجرافي ، انه كان في اطار سكان المدن الكبرى دون غيرها . فقد نما سكان الحضر في مجتمعات الدراسة من ٢٦٠ ألف نسمة تقريبا عام ١٩٥٧ ، إلى خمسة مليون نسمة تقريبا عام ١٩٨٥ . أي ان الحجم السكاني الحضري قد تضاعف ما يقرب من ١٤ ضعفا خلال ٢٠ عام من تاريخ المنطقة ، وان نسبة التحضر قد ارتفعت من ٣٨٪ عام ١٩٥٧ إلى ٨٠٪ عام ١٩٨٥ .

ان حجم ومعدل نمو المدن المهيمنة لا يتناسبان من قريب أو بعيد ، مع وضع المناطق الحضرية الأخرى ، الأمر الذي افقد هذه المناطق التوزيع السكاني المتوازن ، فضلا عن توزيع الخدمات ومصادر الدخل ، ووسم هيكلها الحضري بالاختلال بكل ما يترتب على ذلك من مضاعفات اقتصادية واجتماعية وسياسية . هذا الاختلال هو سبب ونتيجة للتشوه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية . فبينما ارتفع معدل التحضر في اقطار العالمين الأول والثاني كنتيجة أو استجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار ، نجد أن ذلك لم يحدث عربيا . ان تضخم حجم المدن العربية قد سبق حركة التصنيع فيها بمسافة كبيرة ، بل انه في

معظم الحالات قد اصبح عبئا وعائقا أمام التنمية بوجه عام وأمام التصنيع بوجه خاص . تشير الأرقام المتاحة ان عملية التحضر في عدد من دول الخليج العربي كانت اسرع من التنمية الصناعية خاصة ، والتنمية الاقتصادية عامة . فمعدلات النمو الحضري أكبر من معدلات الانتاج الاقتصادي[٦٣] .

تؤكد احصاءات التحضر المختلفة ، ان نسبة سكان الحضر تتراوح ما بين ١١ و١٥٪ في كل من فرنسا والسويد وسويسرا خلال الفترة ما بين ١٨٥٠ ، ١٩٠٠ ، والتي تمثل مرحلة الانطلاق الاقتصادي والصناعي للبلدان الثلاثة . كما أن نسبة العاملين بالصناعة تتراوح ما بين ٢٥٪ و ٥٠٪ من جملة القوى العاملة في كل من الأقطار الثلاثة . فالتصنيع في هذه الحالات كان سابقا للتحضر ، ودافعا له فيما بعد . وفي بلاد عربية مثل مصر والعراق والمغرب وتونس نجد العكس . ففي سنة ١٩٧٠ كانت نسبة سكان الحضر في البلدان الأربعة هي ٤٥٪ و ٤٣٪ و ٣٥٪ و ٤٢٪ على التوالي . وكانت نسبة العاملين في الصناعة في تلك الأقطار الأربعة هي ١٨٪ و ١٠٪ و ١٢٪ و ١١٪ على الترتيب . أي أنه بينما سبق التصنيع التحضر في البلدان الأوروبية بحوالي ٢٥ نقطة مئوية ، نجد ان التحضر قد سبق التصنيع بحوالي ٢٥ نقطة مئوية في الأقطار العربية . ومجتمعات الخليج العربية ليست استثناء من ذلك . خاصة وان بعض مجهودات التصنيع والتنمية الاقتصادية التي تحقق فيها منذ عام ١٩٧٣ ، على ما تؤكد بعض التحليلات الاقتصادية الموثوق بها ، قد قامت دون دراسات جدوى جيدة ، أو دون تنسيق فيما بينها على المستوى الاقليمي ، أو دون دراسة قضية الترابط والتكامل فيما بينها . فالمدينة الخليجية بهذا المعنى ، مستهلكة أكثر منها منتجة وبالتالي فهي عاله على الاقتصاد القومي وتستنزف جزءاً كبيرا من فائض القيمة على حساب المناطق الأخرى غير الحضرية المحيطة بها . وإذا ما استمرت هذه الأوضاع مستقبلا فإن دول الخليج سوف تواجه العديد من الأوضاع التي تؤدي إلى عدم التوازن مثل اختلال بناء قوة العمل ، زيادة معدلات البطالة المقنعة ، الاستثمار غير الكامل للقوى العاملة . . الخ ، ولعل ذلك يفرض على المجتمع الكثير من المشكلات الناجمة عن التحضر السريع لهذه المجتمعات[٦٤] .

وفي أغلب الأحوال نجد ان معدل النمو المرتفع للمدن المهيمنة ، قد نجم أساسا عن تركز المؤسسات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المدن ، فضلا عن انها هي المقصد الأساسي للوافدين ، وهي المراكز الهامة لمواقع الاقتصاد الحديث والخدمات الاجتماعية المختلفة من مراكز صحية ومستشفيات عامة ، وجامعات وبيوت ثقافية وترويحية . . . الخ .

ومن النتائج الهامة لعملية التحضر ، ذلك التوسع فيما يسمى « بالقطاع الحضري غير الرسمي »[٦٥] . إذ ينتهي المطاف بكثير من الاعداد التي تضاف إلى القوة العاملة الحضرية في مجتمعات الخليج العربية (وفي مجتمعات العالم الثالث بشكل عام) إلى اللجوء لهذا القطاع ، حيث تجتهد في البحث عن أعمال تنخرط فيها ، بقدر ما يتوافر لها من رأس مال ومهارات .

وبالنظر إلى معدلات النمو الكبيرة في عدد سكان هذه المجتمعات ، والقوى العاملة فيها ، يولد القطاع الحضري غير الرسمي ، أكثر من ربع فرص العمل في هذه البلاد ، وبما ان قاعدة القطاع الرسمي في المجتمعات المستقبلة لاعداد كبيرة من المهاجرين ، قاعدة محدودة سواء من حيث الانتاج أو العمالة ، يصبح من الضروري نمو العمالة في هذا القطاع بدرجة عالية (لا تقل عن ١٠٪ سنويا) حتى يصبح قادرا على الوفاء بالاعداد الكبيرة التي ستضاف في المستقبل إلى القوة العاملة الحضرية ، والتي يعجز القطاع الرسمي عن استيعابها بالكامل . بعبارة أخرى ، سوف يستمر نمو عبء استيعاب القوى العاملة ، الملقى على عاتق القطاع غير الرسمي في الزيادة ، ما لم يطرح تصورات أخرى كتطوير الفعاليات الريفية ، ولا مركزية مناطق النمو . . . الخ . تؤكد بعض الأدلة المتوافرة ، ان ثمة علاقة واضحة بين الهجرة إلى المدن واستيعاب القوى العاملة في القطاع غير الرسمي[٦٦] . وان انخفاض نسبة البطالة بين المهاجرين يرجع إلى مرونة هذا القطاع ، كما ان فترة انتظار هؤلاء المهاجرين قبل الحصول على العمل فترة قصيرة . ويبدو ان قدامى المهاجرين يلعبون دورا محفزا في جذب المهاجرين الجدد من خارج المدينة . لذا فإن اي مجهود لتطوير فرص العمل في هذا القطاع

في المدن الكبرى يجب الا ينظر إليه فقط على أنه أحد مظاهر التحضر ، بل على انه أحد الأسباب التي تساهم في تفاقم مشكلات التحضر بما تجتذبه من مهاجرين جدد إلى القطاع الحضري .

رابعاً : مستقبل الحضرية في مجتمعات الخليج العربية : الملامـــح والـــــرؤى :

انتهينا فيما تقدم ، من محاولة التعرف على واقع ظاهرة التحضر دول الخليج العربي ، وعلاقة هذه الظاهرة بالواقع الاجتماعي الاقتصادي وببعض العوامل الديموجرافية الأخرى . ولكن يبقى التساؤ ل . إذ كانت تلك خريطة الثمانينيات ، فما هي ملامح الخريطة المنتظرة حتى عام ٢٠٠٠ ؟ هذا ما سنحاول الاستشراف حوله ، لعل واحدة من النتائج الهامة التي توصلنا إليها فيما سبق تؤكد ان هناك تخلخل سكاني حاد وتكدس حضري بالغ في مجموعة أقطار الخليج العربية الخمسة . المشكلة هنا ليست تضخم حجم المدن ولكنها ضآلة القاعدة السكانية الوطنية أصلا . فالموارد المالية لهذه المجتمعات منذ الاستقلال (في الستينيات والسبعينيات) أكبر من طاقة اقتصاداتها على الاستيعاب ، وبرامجها التنموية أضخم مما تستطيع قوة العمل البشرية الوطنية ان تفي بها . لذلك لجأت ولا تزال إلى طلب القوى العاملة الأجنبية على نطاق واسع .

على أن للمشكلة مردودات أخرى تتمثل في غياب أية سياسات واضحة ، أو استراتيجيات فعالة ، للتصدي لهذا الوضع المتفجر . ولا بد من وجـود استراتيجية حضرية تنموية شاملة ، تنظر إلى تلك المشكلات المستقبلية ذات التأثير على مصير التحضر الخليجي . فلا يمكن تحقيق رقابة فعالة على النمو السكاني والنمو الحضري دون ان تكون هناك سياسة اجتماعية واقتصادية شاملة للبلد المعني وللأقطار الخليجية ككل . ان اقرار مثل هذه السياسات كفيل بضبط العلاقة بين النمو السكاني الحضري ، ومختلف التوجهات التنموية في هذه المجتمعات . ولعل ذلك يفضي بنا إلى النظر للتنمية الحضرية ، كضرورة حتمية لتصفية « الحجم

المرضي » للمدن الكبرى المهيمنة ، فضلا عن تطوير المدن القزمية المحيطة بها[٦٧] . ان ذلك لا يعني الاهتمام بتنمية المناطق الحضرية على حساب غيرها من المناطق الاستيطانية الأخرى بقدر ما يؤكد ان تنمية المناطق الحضرية يجب ان يبدأ من المناطق غير الحضرية فلا توجد استراتيجية حضرية سليمة ذات كفاءة لا تمتد فعاليتها إلى كافة المناطق غير الحضرية ، ولا تأخذ في اعتبارها المتغيرات الأساسية والقوى الفاعلة بين كل من هذه المناطق على حد سواء .

وفي محاولة لتحديد استراتيجية حضرية عربية ، يقترح سعد الدين إبراهيم ثلاث محاور أساسية[٦٨] . يتصل الأول بتحسين الأوضاع الراهنة سواء بالعمل على خفض معدلات نمو المدن الكبرى أو بالحد من التدهور الحضري . ان ذلك يعني ضرورة ابطاء معدل النمو المدني إلى حوالي ٢٪ ، بدلا من النمو السريع الذي شهدته هذه المدن منذ السبعينيات ، والذي يصل في عدد من الأحيان (الكويت مثلا) إلى أكثر من ١٥٪ سنويا . وذلك باتباع بعض الأساليب والتدابير التي من شأنها تقليل معدلات نمو المدن الكبرى وأهمها الحد من معدلات الهجرة إليها وتشجيع الهجرة المعاكسة إلى المناطق الداخلية فيها ، وزيادة ضريبة الدخل وضريبة الأملاك في المدن ، وعدم السماح بقيام صناعات جديدة في المدن الكبرى ، والمطالبة بأن تصبح هذه المدن مدن مغلقة ونشر معظم الصناعات الاستهلاكية الخفيفة ، والنشاطات الادارية المختلفة التي تنؤ بها خارج كردون هذه المدن ، لتتكفل بها المدن والمستوطنات الخارجية ، والمجمعات الصناعية التي يخطط لها لتكون بؤ ر استقطاب جديدة ، تخفف الاعباء السكانية للمدن الكبرى ، أما عن التدابير الموجهة إلى وقف تدهور الأوضاع المادية والاجتماعية فتتمثل في وضع السياسات الكفيلة بازالة المناطق الفقيرة ، واعادة توزيع سكانها على مختلف انحاء المدينة ، ودمجهم في الاحياء الخاصة والافراد المستهدفين من هذه السياسات ، وكذا يتطلب الأمر المشاركة بين مجلس المدينة المنوط بها التطوير الحضري ، ومجالس المدن والمناطق الأخرى المجاورة . ولعل ما يحدث الآن في قطر من مراجعة شاملة ودقيقة لهذه التدابير والسياسات تؤكد ضرورة الخروج

بسياسات الاصلاح الاجتماعي والعمراني من الاطار الضيق للاصلاح والعمران . فضلا عما يسود الأن من اتجاه قوي ـ ليس في قطر فقط بل في كافة المجتمعات الخليجية ـ بضرورة الحفاظ على الاصالة والتراث والتاريخ في الأبنية الادارية والسكنية ، دون تجاهل لمقومات التحديث والمعاصرة . أما المحور الثاني فيتطلب مجموعة من السياسات التي ترمي إلى تطوير المدن المتوسطة والصغيرة الحجم ، بهدف اجتذاب بعض السكان من المدن الكبرى ، إلى المدن المتوسطة والصغيرة الحجم ، فضلا عن اتاحة مزيد من فرص الحياة داخل هذه المدن الأخيرة ، وتحويلها إلى مراكز حية يمتد تأثيرها الايجابي إلى المناطق المحيط بها . ان تطوير المدن المتوسطة الحجم من شأنه ان يساعد على اعادة توزيع السكان على أساس المرتبة والحجم (Rank - Size Rule) بين المراكز الحضرية المختلفة بالمجتمع . والتحقيق الأمثل لهذا المحور يتمثل في تأسيس مجموعة من التدابير لعل أهمها : تطبيق نظام اللامركزية في الحكم والادارة بالنسبة للمدن المتوسطة الحجم بعيدا عن العاصمة واعطاء هذه المدن (المتوسطة والصغيرة) أولوية في توجهات التنمية وتطوير المرافق العامة ، وتزويدها بمجموعة من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصغيرة ، كجزء من سياسة اعادة توطين الصناعة اقليميا ، على نحو يضمن العدالة بين الأقاليم المختلفة الحضرية وغير الحضرية ، ويتطلع إلى مستقبل لا تتحيز فيه الصناعة أو رأس المال إلى الحواضر الكبرى أو المدن الأولى . أما المحور الثالث فيستند إلى اطار تصوري يسعى إلى تعبئة الجهود والافادة من التعاون بين مختلف الأقطار الخليجية ، للاتجاه نحو الصحراء واستثمار أية موارد معدنية قد تكون فيها والعمل على بناء الجسور البشرية بين هذه الأقطار . فالأرض غير المستوطنة هي أرض غير مملوكة ، وهي دعوة صريحة للغزاة والطامعين ، ولعل في تاريخنا المعاصر أدلة حية على صدق هذه المقولة .

يتبقى في اطار العرض الراهن ان نتطلع إلى مستقبل المدن العربية الخليجية . والحديث عن المستقبل يقتضي طرح بعض السيناريوهات الافتراضية ، فإذا افترضنا بقاء الاتجاهات العامة التي سادت خلال العشرين سنة الماضية على ما هي

عليه من معدلات سكانية وحضرية فإن قراءة المستقبل بمعايير احصائية تصبح ممكنة .

ان نمو سكان المدن يتوقف في جانب كبير منه على النمو الاجمالي للسكان . فإذا افترضنا ان سكان مجتمعات الخليج العربية اجمالا سيواصلون نموهم بالمعدل الحالي وهو مرتفع للغاية (يصل في عدد من الحالات إلى ١٥٪ سنويا) ، فإنهم سيصلون إلى نحو ٩ مليون نسمة تقريبا في عام ٢٠٠٠ .

ويمكننا تقديم ثلاثة تصورات (رؤى) مستقبلية ، احتمالية ، لنمو مدن الخليج العربية على النحو التالي[٦٩] .

الاحتمال الأول ـ هو افتراض استمرار معدلات الزيادة من الهجرة ، على حالها خلال السنوات القادمة المتبقية من القرن الراهن . وهذا يعني ان معدل نمو الوافدين سيصل إلى ما بين ٤ ـ ٥٪ سنويا خلال العقد القادم . وعلى أساس هذا الافتراض سينمو حجم الشريحة الوافدة من السكان في دول الخليج العربية الخمس من حوالي ٢,١٣٥ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ . كما سينمو المواطنون من نحو ١,٧٨٥ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٣,٧٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . ويفترض هذا الاحتمال تصاعد الحجم السكاني الاجمالي لهذه الدول الخمس ، في حدود ٩ ملايين نسمة ، أي بزيادة قدرها خمسة ملايين نسمة في نهاية القرن . أما عن مشروعات الهياكل الأساسية فلن تتناقص معدلاتها ، الأمر الذي يتطلب مزيداً من العمالة الأجنبية تتناسب وحجم الطلب على العمل في هذه المشروعات والهياكل الارتكازية . وبطبيعة الحال فإذا افترضنا استمرار معدل النمو المرتفع هذا فإن المدن الكبرى ستصبح في مواجهة تجمعات حضرية ضخمة لا يوجد لها مثيل في العالم من قبل . ومن الصعب علينا استيعاب امكانية استمرار معدل الزيادة السنوية لمدينة الكويت على النحو الذي تمت به في العقدين الأخيرين (١٩٦٥ ـ ١٩٨٥) ، وهو ١٥٪ سنويا . فهو معدل عال يدفع بها إذا استمر إلى قاعدة سكانية قوامها ثمانية ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ .

الاحتمال الثاني ـ هو النقيض . بمعنى انخفاض معدل النمو فلا يزيد عن ٣٪ سنويا . وفي هذه الحالة سيصل اجمالي سكان المدن العربية الخليجية إلى ٧,٣٢٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ . ويعني هذا الاحتمال تراجع معدلات نمو الوافدين تدريجيا لتستقر خلال التسعينيات ، بحيث يكون الوافدين بحجم المغادرين . أي ان الهجرة الوافدة سينعدم تأثيرها تماما وان المدن ستنمو فقط يفعل الزيادة الطبيعية لسكانها . ويتمثل هذا الاحتمال في حالات انخفاض معدلات التوجهات التنموية ، ومحدودية مشروعات البنية الأساسية والعمرانية . ووفق هذا الاسقاط سينمو الوافدون بمعدل نمو سنوي يتراوح بين ٢٪ ـ ٢,٥٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى نحو ٣,٥ حتى نهاية القرن على حين ينمو المواطنون من حوالي ١,٨ مليون نسمة عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣,٥ مليون نسمة خلال نهاية الفترة . وبهذا سيصل سكان دول الخليج العربية الخمسة في حدود ٧ ملايين نسمة في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين .

أما الاحتمال الثالث ـ فهو نمو معتدل أو وسطي بين النقيضين ويقدر بمعدل ٤,٥٪ سنويا . وفي ظل هذا الاحتمال يصل حجم السكان الحضر إلى ٧,٩٣٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . ويستند هذا التصور على توقع تراجع معدلات التوجهات التنموية ، والاستثمارات العامة ، نتيجة لتغير مستوى العائدات النفطية ، وخاصة خلال التسعينات من هذا القرن . وفي ظل هذا الاسقاط المعتدل يفترض استمرار نمو الوافدين بذات الزخم الحالي حتى أوائل التسعينيات ، ثم يتباطىء تدريجيا بتقدم سنوات العقد الأخير من القرن ويدور هذا النمو حول ٢,٥٪ ـ ٣,٥٪ ، الأمر الذي يؤكد استمرارية الهجرة الوافدة لتغطية الطلب على العمل ـ وان كانت بدرجات أقل ـ وخصوصا في القطاع الثاني (الصناعة التحويلية ـ قطاع البناء والتشييد) وبمعدلات منخفضة إلى حد ما في القطاع الأول وعلى أساس هذا الاسقاط المعتدل سينمو حجم الوافدين إلى نحو ٤ ملايين نسمة في نهاية القرن الحالي ، كما ستبلغ معدلات نمو المواطنين ارقاما عالية تصل إلى ٣,٧ مليون نسمة خلال نفس الفترة . وإذا ما أعدنا الاستشهاد بحالة الكويت مرة أخرى فسنجد

ان عدد سكانها في ظل هذا الاسقاط (معدل يبلغ ٤,٥٪ سنويا) لن يتجاوز ٢ مليون فقط عام ٢٠٠٠ . ونحن نميل إلى الأخذ بهذا الاحتمال المعتدل ، لاعتبارات عديدة أولها تأرجح السياسات الحضرية وقلة فاعليتها ، وثانيها تزايد الاحساس لدى الحكومات العربية الخليجية بضرورة الابطاء من معدلات نمو المدن الكبرى ، التي ما زالت تستقطب اعدادا ضخمة من الوافدين ، تضطر معها إلى انفاق أموال طائلة على الاسكان والتعليم والمياه والكهرباء ، كما ان معظم الدلائل في منتصف الثمانينيات وما بعدها توحي بأن معدلات نمو الوافدين تتناقص نتيجة لانخفاض أسعار النفط من ناحية ، ولأن هذه البلدان قد استكملت معظم بنيتها الأساسية (Infrastructure) من طرق ومطارات ومنافع عامة ، وهي الأنشطة التي كانت تتطلب عادة اعداد وفيرة من العمالة الوافدة .

وهكذا ، فإن الاستيطان البشري يلعب دورا بارزا في تحديد ملامح اية استراتيجية حضرية في مجتمعات الخليج العربية . ولعل ذلك يلقى على الحكومات والأنظمة مسئولية بالغة لاعداد خطط استراتيجية مكانية ، ورسم سياسة للاستيطان البشري ، ترتبط باستراتيجية التنمية . وتنادى مبادىء الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (١٩٧٦) بأن سياسة الاستيطان البشري يجب ان تتسق مع سياسات التصنيع ، والزراعة ، والرعاية الاجتماعية ، والثقافة ، والحفاظ على البيئة ، كذلك يجب ان تسعى سياسة الاستيطان البشري إلى تدعيم التكامل والتنسيق بين المكونات المختلفة بما في ذلك النمو السكاني وتوزيع السكان ، والعمالة ، والاسكان ، واستخدام الأرض ، والمرافق والخدمات[٧٠] . وفي الوقت ذاته يجب بذل جهود قومية من اجل تحسين الأوضاع السكنية ، لمجموعات واسعة من السكان الوافدين داخل المناطق الحضرية ، فضلا عن الافادة من المبادرات الفردية والشعبية في هذا الصدد وحشد كافة الموارد البشرية ، بما يضمن تحقيق مشاركة اجتماعية فعالة بين صفوف السكان : مواطنين ووافدين .

وفي هذا الاطار أيضا يجب الاهتمام بعمليات التخطيط الفيزيقي ، بما يضمن ايجاد مستوطنات بشرية تحافظ على هوية الأفراد والأسر والمجتمعات وتمكنهم من

تحقيق قدر أكبر من الخصوصية .

وتؤكد ذات المبادىء ايضا ، على ان المستوطنات البشرية هي أكبر من مجرد تجمع سكاني أو مكان عمل أو مباني حضرية (سكنية) . ان من الضروري احترام مبدأ تنوع المستوطنات البشرية على نحو يعكس القيم الثقافية والجمالية ، ويحافظ على الملامح التاريخية والتقليدية لمختلف المناطق ، وأخيرا ، يجب الاهتمام عند التفكير في اقامة مستوطنات جديدة أو اعادة بناء مستوطنات قائمة ، بتطوير ظروف التعايش بين البشر وهذا يتطلب توفير حيز حضري ملائم معماريا ، وايجاد علاقة وثيقة متداخلة بين الوظائف الحضرية المختلفة والتخفيف من المشكلات الناجمة عن عمليات التحضر السريع السائدة في هذه المجتمعات .

ملاحظـات ختاميـة :

لا بد لنا الآن من صياغة النتائج العامة للبحث :

١ ـ ان أعلى معدلات النمو الحضري التي شهدتها مجتمعات الخليج العربية تلك التي بلغتها في العقد التالي للفورة النفطية . لقد كانت التحولات الديموجرافية من أهم المؤشرات التي واكبت عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الحديث . لقد ساعد على ذلك ، ارتفاع معدلات المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات ـ أي سيادة نمط من النمو السكاني يتسم بالسرعة والحدة (٣٪ ـ ٤٪ سنويا) ـ وهي من أعلى معدلات النمو الطبيعي في العالم .

٢ ـ ان المدن الكبرى في دول الخليج العربية ، قد لعبت دورا بالغا في نمو مجتمعاتها ، حيث كانت دوما ـ وما زالت ـ قبلة الوافدين من كل صوب وحدب . لقد حققت هذه المدن نموا سريعا ، واتخذ عدد كبير منها شكل « المدن الأولى » ، التي تستأثر بقسط كبير ، من السكان ، والنشاطات الاقتصادية المتنوعة ، والخدمات الاجتماعية المتكاملة .

٣ ـ ان هذه التحولات الديموجرافية ، وما رافقها من تحولات اقتصادية (على أثر الاستثمارات النفطية) ، قد دشنت مرحلة تحضر خليجية جديدة ، تشكل جزءاً من أنظمة حضرية متعددة الجنسية ، تختلف كل الاختلاف عن مرحلة التحضر التقليدية الذي استمرت خلال مرحلة ما قبل النفط . ان هذه النقطة تنطوي على دلالة بالغة الأهمية عند فحص نمط التحضر الخليجي .

٤ ـ ان الاتجاه نحو ارتفاع نسبة التحضر في مجتمعات الخليج العربية ، مؤكد بشكل بارز . ويمكننا ايضاح هذه الدلالة الهامة بالنظر إلى توزيع السكان على مختلف المناطق الحضرية . وعلى الرغم من ان المؤثرات الاحصائية المتصلة بتوزيع السكان الحضر في مجتمعات الخليج العربية ، تكشف عن ازدياد معدلات النمو السكاني (الحضري) ، خلال العشرين عاما الماضية على نحو غير مسبوق ، الا ان هناك تفاوتات واضحة بالفعل بين معدلات هذا التوزيع (السكاني) ، في الكثير من المناطق الحضرية في مجتمعات الخليج العربية . ولا شك ان الدلالات التي ينطوي عليها هذا التركيز في مدينة بعينها ، كبيرة الأهمية ، وخاصة فيما يتعلق بسيطرة هذه المدينة على بقية المناطق الأخرى .

٥ ـ ان المشهد الحضري لدول الخليج العربية ، يؤكد سيادة وسيطرة المدن الكبرى ، على حساب المدن والمستوطنات البشرية الأخرى فيها ، وان التوزيع الحضري بين المدينة الأولى وباقي المدن الأخرى ، هو توزيع ديكتاتوري ، تتركز فيه السلطة والهيمنة في مدن رئيسية محدودة ، تستحوذ بالضرورة على الجانب الأكبر من فرص الحياة ، وتمتلك نسبة عالية من الخطط التنموية .

٦ ـ ان ثمة خللا كبيرا في التوزيع الحضري (حسب الحجم) في مجتمعات الخليج العربية ، أسفر عن اختفاء المدن الوسطى من هياكلها الحضرية . وربما لم نلتفت بعد لخطورة هذا الخلل ، ولم ندقق بعد ـ ايضا ـ في الانعكاسات المقبلة أو المتوقعة ، لمثل هذا التركيز على مدينة واحدة

أو مدينتين كبيرتين فقط ، وتهميش باقي المدن أو المناطق الأخرى . ولعل ذلك يفرض علينا ضرورة مواجهة هذا التضخم الحضري ، واعادة التوزيع المدني لتصفية الكثير من مشكلات العواصم والمدن الكبرى ، بحيث تصبح المدن الوسطى الخليجية ، وسيلة لارساء الأسس الحضارية لأقاليم الدولة المختلفة .

٧ - أما عن التركيب القطاعي ، للقوى العاملة الحضرية ، في مجتمعات الخليج العربية ، فقد كشفت الدراسة عن سيادة القوى العاملة في القطاع الثالث ، وخصوصا في قطاعي الحكومة والتجارة . في مقابل انخفاض ملحوظ لقوة العمل في القطاع الثاني ، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية ، التي تتكون في معظمها من منشآت صغيرة الحجم . ولنا ان نتصور قدرة هذا القطاع الأخير المحدودة على استيعاب العرض المتزايد من القوى العاملة ، الأمر الذي أوقع هذه القوى في مصيدة البطالة الكاملة وشبه الكاملة .

٨ - ولعل من أهم الملاحظات في هذا السياق ايضا ، ما يتصل بالعلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادي في مجتمعات الخليج العربية . فبينما ارتفع معدل التحضر في اقطار العالمين الأول والثاني كنتيجة أو استجابة لحركة التصنيع (والنمو الاقتصادي) في تلك الأقطار ، نجد ان ذلك لم يحدث عربيا . تشير الدراسة إلى ان عملية التحضر في عدد من دول الخليج العربية ، كانت اسرع من التنمية الصناعية خاصة ، والتنمية الاقتصادية بوجه عام . فمعدلات النمو الحضري أكبر من معدلات النمو الاقتصادي .

٩ - وفي اطار البحث عن استراتيجية حضرية خليجية جديدة ، ينبغي الاشارة إلى ضرورة ان تكون هذه الاستراتيجية نابعة من واقع وظروف المجتمعات الخليجية ذاتها ، ومنبثقة من سياقها الاجتماعي - الاقتصادي ، وظروفها الديموجرافية . ان اقرار هذه السياسات كفيل بضبط العلاقة بين النمو السكاني (الحضري) ، ومختلف التوجهات التنموية في هذه المجتمعات .

ولعل أفضل ما نختم به هذه المناقشة ، الاشارة إلى دور سياسات الاستيطان القومية ، في تحديد ملامح الاستراتيجية الحضرية الخليجية . أن سياسات الاستيطان البشرية ، يجب ان تتسق مع سياسات قومية أخرى موجهة نحو الزراعة ، والصناعة ، والرعاية الاجتماعية ، والحفاظ على البيئة وصيانتها . . . الخ . يدخل في ذلك أيضاً مسألتي التكامل والتنسيق بين المكونات المختلفة لهذه الاستراتيجية من سكان ، وقوى عاملة ، واسكان ، واستخدام للأرض ، وللمرافق والخدمات . . . الخ ، سعيا إلى تأمين حيز حضري ملائم ، وتأسيس علاقة وثيقة متداخلة بين مختلف الوظائف الحضرية ، وصولا إلى تعايش افضل بين صفوف السكان : مواطنين ووافدين .

المصـــادر والهوامـــش

١ ـ برهان الدجاني ، **هموم التنمية الاقتصادية العربية في مرحلة الوفرة المالية لدول النفط** ، المستقبل العربي ، العدد (٨) بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٩ .

٢ ـ محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** ، عالم المعرفة ، العدد (١٦) ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٧ .

٣ ـ عبر أحد باحثي الخليج عن هذه الخصوصية في المصدر التالي :

محمد الرميحي ، **معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر** ، الكويت شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٤/١١ . ولا يعني مناقشة هذا التصنيف تسليمنا به أو قبولنا له ، وخصوصا واننا نميل إلى تصنيف دول الخليج العربي ، باعتبارها تنتمي لدول العالم الثالث على نحو ما سيرد بمتن الدراسة .

٤ ـ رجائي محمود أبو خضرا ، **العمالة والانتاجية في منطقة الخليج العربي** ، المستقبل العربي ، العدد (٩) بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٥٢/١٥١ . انظر كذلك ـ حسن الخياط ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٢ ، ص ٧٠ .

٥ ـ حول التنمية باعتبارها عملية حضارية ، نجد مناقشة ضافية في المصدر التالي :

علي الكواري ، **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية** ، المستقبل العربي العدد (٤٩) ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٤/٤ .

٦ ـ مساعد حسن العميم ، **العوامل المحددة لسياسات الاستخدام ومعدلات مختلف نوعيات الهجرة : دراسة حالة الكويت** ، في : اجتماع خبراء حول « سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية » (الكويت ٢٥ ـ ٢٨ نوفمبر

١٩٨٥) . المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٨٦ ، ص ٣٢٤ .

٧ - نحيل القارىء إلى مساهمات نادر فرجاني حول العمالة الوافدة والتبادل البشري والهجرة داخل الوطن العربي . أنظر :

نادر فرجاني ، **العمالة الوافدة إلى بلدان الخليج العربي : حجمها ومشاكلها والسياسات الملائمة** ، المستقبل العربي ، العدد (٢٢) ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١١٧ . أنظر كذلك : **تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية** ، المستقبل العربي ، العدد (٢٩) ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٨/٢٩ .

٨ - اسحق يعقوب القطب ، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ .

٩ - حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، منشورات مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، مصدر سابق ، ١٩٨٨ ، ص ١٤٤ .

١٠ - نادر فرجاني ، **تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية** ، مصدر سابق ، ص ٢٩ ، كما نجد معالجة لآثار الهجرة على العمل في : نادر فرجاني ، **الهجرة داخل الوطن العربي بين المغانم والمغارم** ، المستقبل العربي ، العدد ، (٥٦) ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٦ وما بعدها .

١١ - نوره الفلاح ، **التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط** (مجتمع الكويت) ، حوليات كلية الآداب ، الحولية العاشرة ، الرسالة السابعة والخمسون ، جامعة الكويت ، ١٩٨٨ ص ٥٩ .

١٢ - علي الكواري ، **ماهية التنمية الاقتصادية والاجتماعية : وجهة نظر في التنمية في اقطار الخليج المنتجة للنفط** . المؤتمر الثاني للمرأة في الخليج ، الكويت ، مارس/أبريل ١٩٨١ .

١٣ ـ اعتمدنا في تقدير نسبة مشاركة المرأة الخليجية في عملية التنمية على ما أورده الخطيب في دراسة موثقة في المصدر التالي :

عمر إبراهيم الخطيب ، **التنمية والمشاركة في اقطار الخليج العربية** ، المستقبل العربي ، العدد (٤٠) ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٠ . وحول عمالة النساء اكتفى هنا بالاشارة إلى معالجة جيدة لقضية المشاركة النسائية في قوة العمل في الدراسة الشمولية التي اعدها السيد الحسيني حول البناء المهني القطري استنادا إلى أحدث التعدادات القطرية . أنظر : السيد الحسيني ، **ملامح البناء المهني القطري (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦)** : اعمال ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٩ ، ص ٨ .

١٤ ـ نادر فرجاني ، **النفط والتغير السكاني في الوطن العربي** ، في : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ص ٩٩/١٠١ .

١٥ ـ لمزيد من التفصيل أنظر : حافظ ستهم ، **مستقبل ظاهرة التحضر في منطقة الخليج العربي** ، شئون عربية ، العدد (١١) ، جامعة الدول العربية ، تونس ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٢٦/١٣٦ .

١٦ ـ زودتنا الدراسة التالية برؤية منهجية ومعطيات احصائية جيدة . أنظر : محمد العوض جلال الدين ، **بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية** ، في : اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

١٧ ـ أنظر عرضا لهذه القضية عند :

— Tim Niblock (ed.), **Social and Economic Development in the Arab Gulf**, London, Grom Helm, 1980.

١٨ ـ حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

١٩ ـ **المصدر السابق** ، ص ١٥٨ .

٢٠ ـ **المصدر السابق** ، ص ١٥٧ .

٢١ ـ اعتمدنا في تحديد ملامح هذه الأنماط العمرية في دول الخليج العربية على التحليل الدقيق الذي أورده حسن الخياط في كتابيه : **المدينة العربية الخليجية** ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٩/١٦٢ . **والرصيد السكان لدول الخليج العربية** ، مصدر سابق ، ص ص ١١١/١١٥ .

٢٢ ـ أنظر : حسن الخياط ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** ، مصدر سابق .

٢٣ ـ المصدر السابق ، ص ١٢٦/١٢٧ .

٢٤ ـ نادر فرجاني ، **النفط والتغير السكاني** ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٢/١٠٥ . وللوقوف على انماط سياسات توزيع السكان في الدول المتقدمة انظر :

— UN,. **Population Distribution Policies in Development Planning,** (New York: UN; 1981, pp. 8-13).

٢٥ ـ سعد الدين إبراهيم ، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٨ .

٢٦ ـ السيد الحسيني ، المدينة : **دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، دار قطري بن الفجاءة ، قطر ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦٠ .

٢٧ ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، **القوى العاملة الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، في : اجتماع خبراء حول « سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية » ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

٢٨ ـ يميز علماء السكان بين أربعة مراحل أساسية للنمو السكاني : المرحلة

الأولى (المرحلة البدائية) ، المرحلة الثانية (مرحلة التزايد السكاني المبكر) ، المرحلة الثالثة (مرحلة التزايد السكاني المتأخر) ، المرحلة الرابعة (مرحلة الاستقرار) . والثابت ان المنطقة الخليجية قد دخلت منذ الخمسينيات في المرحلة الثانية من النظرية الديموجرافية الانتقالية وهي مرحلة النمو السكاني السريع . أنظر حسن الخياط ، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** ، ص ٨٢ .

٢٩ ـ أنظر : البنك الدولي ، **تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦** ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ص ٢٧٤/٢٧٥ .

٣٠ ـ نجد معالجة احصائية لقضية النمو السكاني الحضري في مجتمعات العالم الثالث في : صلاح الدين نامق ، **التضخم السكاني في العالم الثالث ؛ الابعاد والنتائج وأوجه العلاج** ، مصر المعاصرة ، العدد ٢٩٥ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يناير ١٩٨٤ . انظر أيضاً :

السيد الحسيني ، المدينة : **دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، مصدر سابق ، ص ص ١٥٥/٢٤٠ .

٣١ ـ أنظر : محبوب الحق ، **ستار الفقر : خيارات أمام العالم الثالث** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٤٩ .

٣٢ ـ نود الاشارة هنا على سبيل المثال ، إلى ان ارتفاع نسبة سكان المدن الحضرية في التعداد الأخير لدولة الامارات العربية المتحدة ، يعزى إلى تنفيذ الخطة الحكومية بشأن توطين البدو ـ حيث بلغ مجموع من تم توطينهم ما بين سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (١٤٦٥٤٠ نسمة) في مختلف القطاعات ـ ازالة مساكن العشش والصفيح والكرتون التي اقامها الوافدون الآسيويون خارج حدود التنظيم (الرسمي) للمدن ، خاصة في دبي وأبو ظبي ، مما أوجد تنظيما دقيقا في الاستخدام الوظيفي المخطط للأرض ، أما قبل ذلك فإن عوامل الاسكان لم تكن موجهة على نحو صحيح لغياب التقسيم

الاداري ، وتخطيط المستطوطنات البشرية ضمن الخطط العمرانية للمجتمع ، أنظر :

عبد الحميد عبد القادر غنيم ، **المستوطنات البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة** ، مكتبة الفلاح ، الكويت ١٨٥٠ ، ص ص ١٦٠/١٦١ .

٣٣ - نسب السكان حتى عام **١٩٧٥** مشار إليها في :

— John I. Clarke, **Contemporary Urban Growth in the Middle East,** in John I. Clarke and Howard B. Jones, eds., Change and Development in the Middle East (London: Methun Co. Ltd., 1981), Table 9, p. 164.

أما عام **١٩٨٥** فهي مقتبسة من : حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، مصدر سابق ، جدول رقم (٦) ص ١٠٤ .

٣٤ - نجد عرضا مقارنا لحالة المدينة الأولى في مجتمعات العالم الثالث ، والطبيعة الطفيلية لهذه المدن في : محمد الجوهري (مترجم) ، **مجتمع المدينة في البلاد النامية : دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، **١٩٧٢** .

ونحيل القارىء إلى معالجة شمولية قطرية حول الموضوع في الدراسة الهامة التي قدمها محمود الكردي وآخرون ، **الدوحة : المدينة الدولة (دراسة اجتماعية ميدانية لنمط التحضر بمدينة الدوحة)** ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، **١٩٨٥** .

٣٥ - أنظر : سعد الدين إبراهيم ، **حاضر المدن العربية ومستقبلها** ، في : المؤتمر الاقليمي الثاني للسكان ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، دمشق ، **١٩٧٩** ، ص ١٣ .

٣٦ - إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، **انتقال العمالة العربية :**

المشاكل ـ الاثار ـ السياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

أنظر أيضا : **البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٧٤/٢٧٥ .

٣٧ ـ اسحق يعقوب القطب ، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** ، مصدر سابق ، ص ص ٧٣/٧٤ .

٣٨ ـ نجد عرضا وافيا لأهم العوامل المؤثرة في رفع معدلات الهجرة الدولية النفطية في المصدر التالي : أحمد حمودة ، **محددات ظاهرة التحضر في الوطن العربي** ، في : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي (حلقة بحثية ٢٢ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٨١) ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ص ٨١٧/٨١٩ .

أنظر كذلك :

— Rogers I. Williamson, **Migration, Urbanization, and Third World Development: An Overview"**Economic Development and Cultural Change, Vol. 30, No. 3, April 1982.

٣٩ ـ اسحق يعقوب القطب ، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربي** ، مصدر سابق ، ص ص ٧١/٧٢ ولنفس الباحث أيضا : اتجاهات التحضر في الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية العدد (٧) ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، يونيو ١٩٧٦ .

٤٠ ـ عبد المالك خلف التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي : المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي ـ دراسة تاريخية مقارنة** ، عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٠٠ . أنظر كذلك : أنور قصيرة وجميل حنا حبشي ، **دراسة تحليلية للقوى العاملة في الخليج العربي** ، **في : النفط والتنمية ، بغداد ، دار الثورة للصحافة والنشر ، العدد (٦)** ،

تشرين الثاني ١٩٨٧ ، ص ص ٨٤/ ١١٦ .

٤١ ـ مساعد حسن العميم ، **العوامل المحددة لمستويات الاستخدام ومعدلات مختلف نوعيات الهجرة : دراسة حالة الكويت** ، مصدر سابق ، ص ص ٣٢٤/٣٢٥ .

٤٢ ـ محمود الكردي : **الدوحة : المدينة الدولة ـ دراسة اجتماعية ميدانية لنمط التحضر بمدينة الدوحة** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢/٢٥ . أنظر أيضا للباحث نفسه : **التحضر : دراسة اجتماعية** ، (**الكتاب الثاني ـ الانماط والمشكلات**) ، دار المتنبي للنشر والتوزيع ، قطر ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٠ .

٤٣ ـ محمود الكردي ، **الدوحة المدينة الدولة** ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢/٢٣ .

٤٤ ـ محمد الأمين فارس ، **تنقل الأيدي العاملة بين الدول العربية : واقعة وآفاقه** ، في : المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مقتبس في : محمود عبد الفضيل ، **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥١ .

٤٥ ـ نجد معالجة ضافية لدور الدولة باعتبارها المصدر الرئيسي للتوظيف وأكبر مستخدم للعمالة في : السيد الحسيني ، **ملامح البناء المهني القطري** (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦) ، اعمال ندوة قضايا التغير في المجتمع القطري في القرن العشرين ، جامعة قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، ١٩٨٩ .

٤٦ ـ عواطف عبد الرحمن ، **اشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي** ، المنار (٩) ، دار الفكر العربي للابحاث والنشر ، باريس ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ص ١٢٣/١٢٦ . ولدراسة الاعلام والثقافة في ترسيخ واقع التبعية واستمرارية هيمنة الاحتكارات الدولية على اقتصاديات دول الأطراف .

أنظر : عواطف عبد الرحمن ، **قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث** ، الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٤ . عبد الخالق عبد الله ، **التبعية والتبعية الثقافية : مناقشة نظرية** ، المستقبل العربي (٨٣) ، بيروت ، يناير ١٩٨٦ ، ص ص ١٥/٢٤ .

٤٧ - يمكننا مطالعة الدراسة التحليلية المتميزة التالية :

أمير اسكندر ، **التبعية البنيوية : محاولة لفهم حركة التطور الاجتماعي - الاقتصادي للبنيات العربية المعاصرة** ، المنار (٣) ، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر ، باريس مارس ١٩٨٥ ، ص ص ٦٨/٨٣ .

٤٨ - اسحق يعقوب القطب ، **التوزيع السكاني والتنمية في دولة قطر** ، في : الخليج العربي ، مجلد ١٥ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العراق ، ص ٩٧ .

٤٩ - اعتمدنا في حصر هذه الأنماط المتصلة بالاستيطان الحضري في مجتمعات الخليج العربي على :

- حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، الفصل الخامس ، مصدر سابق .

- عبد الحميد عبد القادر غنيم ، **المستوطنات البشرية في دولة الامارات العربية المتحدة** ، مصدر سابق .

- عبد علي الخفاف ، **البحرين : دراسة في نمو السكان وتوزيعهم المكاني** ، الخليج العربي ، العدد ١ - ٢ ، مجلد ١٨ ، مركز دراسات الخليج العربي ، العراق ، ١٩٨٦ .

- محمد عبد الرازق غنيم ، **التحضر في المجتمع القطري : دراسة انثروبولوجية لمدينة الدوحة** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

٥٠ ـ نتفق هنا مع شاكلاندكوكس Shakland Cox حول بعض البدائل المطروحة لتخفيف الضغط عن مدينة الدوحة ، ومساعدتها على تحقيق وظائفها الأساسية ، فنرى انشاء مراكز حضرية جديدة خارج منطقة الدوحة مثل امسعيد والخور والجميلية ، وان كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي من الخدمات الأساسية وتطوير مشروعات انتاجية متنوعة ، تسمح لها بأداء وظائف مميزة تتوافر فيها متطلبات الحياة الأساسية مع المرافق والمؤسسات اللازمة لها ، الا أنها لن تكون فعالة في تخفيف العبء والكثافة العالية لمنطقة الدوحة على المدى البعيد ، نظرا لطبيعة الاستثمارات التي يوجه معظمها نحو الدوحة ، بالاضافة إلى ان تحقيق هذا النمط يتطلب العمل الجاد في توزيع مراكز الانتاج وتنويع مصادر الدخل ، واحداث علاقات جديدة بين اصحاب رؤوس الأموال (الملاك) والعاملين من جهة ، والدولة من جهة أخرى . راجع : اسحق القطب ، **التوزيع السكاني والتنمية في دولة قطر** ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٤/١٠٥ .

٥١ ـ السيد الحسيني ، **ملامح البناء المهني القطري (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) ، مصدر سابق ، ص ٢** .

٥٢ ـ **محمد الرميحي ، التشكيل المتزامن والتنمية التابعة : دراسة في الجوهري العام والمشترك لاقطار الخليج النفطية** ، في : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية ، الكويت ٢٦ ـ ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

٥٣ ـ راجع حالة المجتمع القطري طبقا لاحصاء ١٩٨٦ في : السيد الحسيني ، **ملامح البناء المهني القطري (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)** ، مصدر سابق ، ص ص ٦/٧ .

٥٤ ـ مصطفى نور الدين عطية ، **الصدمة النفطية المضادة والاستثمارات العربية في العالم** ، المنار (٢٤/٢٥) ، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر ، باريس ، ديسمبر ١٩٨٦/يناير ١٩٨٧ ، ص ص ١٢٣/١٢٤ .

٥٥ - فؤاد مرسي ، **الاقتصاد العربي في قبضة النفط** ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .

٥٦ - هنري عزام ، **التحضر والنمو الاقتصادي في الوطن العربي** ، المستقبل العربي (٥٢) ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٠٨/١١٠ .

٥٧ - **المصدر السابق مباشرة** ، ص ١١٢ ، أنظر كذلك . اس. في. سيذورامان ، **القطاع الشعبي في البلدان النامية** (مترجم) ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٦ .

٥٨ - هنري عزام ، **التحضر والنمو الاقتصادي** ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

٥٩ - أنظر : حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، مصدر سابق ، ص ١٣٣ .

٦٠ - نجد معالجة دقيقة لبيانات النمو السكاني الحضري في الدول النامية ، في : جاك لوب ، **العالم الثالث وتحديات البقاء** ، (ترجمة أحمد فؤاد بلبع) ، عالم المعرفة (١٠٤) ، الكويت ، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ص ١٥/١٩ .

٦١ - هنري عزام ، التحضر والنمو الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ص١٠٣/١٠٤ . كما نحيل القارىء إلى معالجة احصائية دقيقة في المصدر التالي :

— Amin, G., **Urbanizattion and Economic Development in the Arab World,** Beirut Arab University, Beirut, 1972.

٦٢ - حسن الخياط ، **المصدر السابق مباشرة** ، ص ١٠٦ .

٦٣ - سعد الدين إبراهيم ، **حاضر المدن العربية ومستقبلها** ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

٦٤ - المصدر السابق مباشرة ، ص ١٠٦ . أنظر أيضا : محمد هشام خواجيكة ، **آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي** ، في : النفط والتعاون

العربي ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٥ ، الكويت ، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ربيع ١٩٨٩ ، ص ١٠٤ .

٦٥ - يطلق عليه أحيانا « القطاع الشعبي » أو « القطاع غير المنظم » كما يفضل بعض الباحثين تسميته بـ « القطاع غير المهيكل » . حول الأهمية الممنوحة لهذا القطاع ، ووجوب الاعتراف به ، ومراعاته عند وضع خطط التنمية ، أنظر : جاك شارم ، **القطاع غير المهيكل واقتصاد التنمية : وجوب اخذه بعين الاعتبار واعادة النظر في نظريات وسياسات التنمية** ، في : الشاذلي العباري (تقديم) ، اقتصاد التنمية : تحليل حقيقي ونقدي ، ملتقى صفاقس الدولي ، صفاقس ، تونس ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٥١/١٦٢ .

٦٦ - اس . في . سيذورامان ، **القطاع الشعبي في مدن البلدان النامية** ، مصدر سابق ، ص ٥٨ .

٦٧ - السيد الحسيني ، **المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، مصدر سابق ، ص ٣٣٥ . وحول أهمية المدن الصغيرة وكفاءة الخدمات بها اكتفي هنا بالاشارة إلى دراستين تطبيقيتين :

- محمد شوقي بن إبرهيم ، **المدن الصغيرة أمل المستقبل - نحو نمو مدني متوازن : دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية** ،في : المجلة العربية للعلوم الانسانية (٣١) ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٤/٧٨ .

- هيئة التحرير ، **المدن الصغيرة في الشرق الأوسط** ، وزارة الشئون البلدية والقروية ، المملكة العربية السعودية ، البلديات (٤) ١٩٨٥ .

٦٨ - سعد الدين إبراهيم ، **التحضر في الوطن العربي** ، في : النشرة السكانية ، الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد السابع ، ١٩٧٤ ، ص ص ٨٥/٩٠ . أنظر أيضا لنفس الباحث . **مستقبل الحضرية والمدن في الوطن العربي** (ضمن الفصل الخامس) في كتابه (المجتمع والدولة

في الوطن العربي) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢٢٦/٢٣١ .

٦٩ - اعتمدنا في استشراف مستقبل التحضر الخليجي على **المصدرين السابقين مباشرة** بالاضافة إلى ما كتبه حسن الخياط في دراسته عن **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية** ، وخصوصاً الفصل العاشر حول سياسات واستراتيجيات المستقبل . . إلى اين ؟ مصدر سابق ، ص ص ٣٤٠/٣٧٦ .

٧٠ - لمزيد من التفصيلات حول موجهات العمل في مجال الاستيطان البشري ، أنظر : السيد الحسيني ، نحو تنمية حضرية رشيدة ، (فصل في دراسته **احياء السكن الفقيرة في القاهرة : تحليل بنائي**) ، **الندوة الاقليمية للاسكان العشوائي وأحياء الصفيح في البلدان العربية ، مراكش ١٢ ـ ١٧ يونيو ١٩٨٨ ، جامعة الدول العربية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية** ، ص ص ١١٣/ ١١٤ .